

اقتصاديات الوقف

دكتور

عطية عبد الحليم صقر

أستاذ مساعد المالية العامة والضرائب

كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

بالقاهرة

١٩٩٨

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

بالقاهرة

اقتصاديات الوقف

دكتور

عطية عبد الحليم صقر

أستاذ مساعد المالية العامة والضرائب

كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

بالقاهرة

١٩٩٨

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

بالقاهرة

تقديم :

لقد كانت البداية الحقيقية لهذا البحث فى دعوة كريمة تلقيتها من الأستاذ الدكتور/ أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية، للمشاركة فى أعمال الندوة التى تعتزم الرابطة اقامتها حول موضوع: نحو احياء دور الوقف فى الدول الإسلامية، وذلك خلال الفترة من ٧-٩ مايو ١٩٩٨.

وكما تعودت فى كل الندوات والمؤتمرات التى شاركت فيها، فاننى أحاول قدر وسعى أن أقف أولاً على سلامة قصدى وتوجهى فيما أتقدم به من بحوث وأوراق، وأن أنظر إلى موضوع الندوة أو المؤتمر بعيون جميع الحضور، لابعينى وحدى، وأن أستوعب هذا الموضوع بعقول وأفهام ومدارك جميع الحضور، لا بادراكى وحدى ثم أخلو بنفسى بعد انتهاء أعمال الندوة أو المؤتمر، لأعيد صياغة ماتقدمت به من بحوث أو أوراق، على ضوء ما تم عرضه من أفكار، وما دار فى جنبات الندوة أو المؤتمر من حوارات ومناقشات ومساجلات علمية.

وها أنذا أعيد صياغة هذا البحث على ضوء هذه الاعتبارات، بما لا يخرج به عن أصله أو مساره، وسوف أقسمه بمشيئة الله تعالى إلى أربعة محاور وذلك باضافة محور رابع إلى محاوره الثلاثة الأصلية.

المحاور الرئيسية

يدور هذا البحث حول أربعة محاور على النحو التالى:

- المحور الأول: النظرية العامة للوقف فى الفقه الإسلامى.
- المحور الثانى: الجوانب المالية والإقتصادية فى الوقف.
- المحور الثالث: دور الوقف فى التنمية الاجتماعية.
- المحور الرابع: المعوقات التى تعترض أداء الوقف لدوره المرنجى فى مصر.

وفى نطاق المحور الأول: سوف نتبين عددا من المسائل منها:

- ١- مفهوم الوقف وحقيقته الشرعية.
- ٢- حكمة ودليل مشروعيته.
- ٣- أركانه وشروطه وأنواعه.
- ٤- ملكية كل من الرقبة والمنفعة فى المال الموقوف.
- ٥- من له حق استيفاء المنفعة وطرق وشروط استفاؤها.
- ٦- صفة انتفاع الموقوف عليه بمنافع الوقف.
- ٧- عمارة الوقف.
- ٨- مدى إمكانية التصرف فى المال الموقوف.

وفى نطاق المحور الثانى: سوف نعى ببيان أمور منها:

- ١- أثره فى مشاركة الأفراد فى تحمل جزء من الأعباء العامة للدولة.
- ب- أثره فى الحد من ظاهرة تزايد الإنفاق العام.
- ج- إنعكاساته الإيجابية على أدوات مالية الدولة.

د- أثره فى تخصيص الموارد.

٢- الآثار الإقتصادية للوقف وذلك من حيث:

- أ- أثره فى عدم تفتيت الثروات.
- ب- أثره فى إعادة توزيع الدخل القومى.
- ج- أثره مع مضاعف ومعجل الاستثمار.

وفى نطاق المحور الثالث: سوف نعى ببيان أمور منها:

- ١- الوقف والاستثمار فى البشر.
- ٢- الوقف ورسالة المسجد.

وفى نطاق المحور الرابع: فاننا سوف نتبين على وجه خاص: نوعين من المعوقات هما:

- ١- المعوقات التى ترجع إلى قوانين الوقف فى مصر.
- ٢- المعوقات التى ترجع إلى التطبيق العملى لهذه القوانين.

وأود أن أشير إلى أن موضوع الوقف فى الفقه الإسلامى، يمكن أن يتسع لمجلدات تبين آراء فقهاء كل مذهب، وأسباب ونقاط اختلاف الفقهاء حول مفهوم الوقف وحقيقته وأركانه وشروطه وإدارته وما يتصل به من قضايا ومن الطبيعى ألا أستقصى كل ما قاله الفقهاء عن الوقف، وأن أقتصر على ما يخدم غرض البحث وهو بيان الدور المالى والاقتصادى الذى يمكن أن يؤديه الوقف فى المجتمع الإسلامى المعاصر، ومعوقات أدائه لهذا الدور والله سبحانه وتعالى أسأل التوفيق وعدم الزلل وسلامة القصد وأن يكون فى هذا العمل أحياء لسنة سيدنا محمد - ﷺ - . آمين.

المحور الأول

النظرية العامة للوقف فى الفقه الإسلامى

مفهوم الوقف:

إن الوقف من وجهة نظرى هو إحدى الصيغ التى حث عليها وأقرها المشرع الإسلامى الحنيف، لدعم الأفراد للجهات ذات النفع العام بغرض استمرارها فى أداء وظائفها الإجتماعية، حيث يتم بمقتضى هذه الصيغة، حبس بعض الأعيان على ملك الواقف أو الجهة، والتصدق بمنافعها أو صرف هذه المنافع على من اشترط الواقف التصديق أو الصرف عليهم، ولمزيد من الايضاح أقول:

الوقف صيغة إسلامية:

اختلف الفقهاء فى حقيقتها الشرعية حيث قال بعضهم بأنه تبرع وقال البعض: بل صدقة جارية، وسوف يأتى بيان ذلك.

ولكن هل هذه الصيغة عقد ينطوى على اتجاه اراده طرفين إلى إنشاء التزام متوافق مع الرضا الحادث منهما؟ ونقول بأن الوقف ليس عقداً حيث لا يتوقف على توافق ارادة طرفيه (الواقف والموقوف عليه) بحيث لا ينشأ إلا بإيجاب وقبول مثل سائر التصرفات التعاقدية الأخرى، وإنما هو من جنس التصرفات التى تتم بالارادة المنفردة للواقف، حيث ينشأ فى معظم حالاته، بعبارة الواقف، دون اشتراط لقبول الموقوف عليه سواء لانعقاده أو لصحته أو لنفاذه.

وقد أوردت المادة التاسعة من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٤٦ استثناء واحداً اشترطت فيه لاستحقاق الموقوف عليه لريع الوقف، أن يقبل الوقف، وذلك إذا كان الموقوف عليه جهة من جهات النفع العام، لها من يمثلها قانوناً أمام الغير، حيث يشترط لاستحقاق هذه الجهة لريع الوقف قبول ممثلها القانوني للوقف عليها، وذلك بعد تبين حقيقة ما يتغياه الواقف من أغراض للوقف، ويدخل هذا الشرط في باب درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

وعلى الرغم من كون القبول في هذا الاستثناء شرطاً لاستحقاق ريع الوقف فإن الوقف لا يخرج عن كونه أحد تصرفات الإرادة المنفردة إلى اعتباره تصرفاً تعاقدياً، حيث إن الشرط الوارد في الاستثناء ليس شرطاً لانعقاد الوقف أو صحته أو لزومه.

الوقف صيغة حث عليها وأقرها المشرع الإسلامي:

ذلك بأن المشرع الإسلامي الحنيف حث المسلم على الوقف، وأقر غير المسلم عليه عند وقوعه منه، أما الأول فلقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ وقوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ﴾ ولقوله: - ﷺ - لعمر بن الخطاب حين أصاب أرضاً من أرض خيبر وسأله لرسول الله - ﷺ - قائلاً: «أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني؟ فقال: إن شئت حسبت أصلها وتصدقت بها، فتصدق بها عمر على ألا تباع ولا توهب ولا تورث، في الفقراء وذوي القربى، والرقاب والضييف وابن السبيل، لاجناح على من وليها أن يأكل منها

بالمعروف، وبطعم غير متمول»^(١). وأما إقرار المشرع الإسلامى لغير المسلم على الوقف إذا وقع منه، فلأن الاجماع منعقد على أن الاسلام ليس شرطاً فى الواقف، حيث لغير المسلم أن يوقف على نسله وأهله أو على فقراء أهل ملته ما يملك من اعيان، بحيث تحترم كافة شروطه فى وقفه مالم تخالف نصاً شرعياً، وذلك كما لو أوقف الذمى ماله، ورصد ريع وقفه كجوائز لمن يناهض الاسلام والمسلمين بالقول أو بالفعل. وفى ذلك يقول الكمال بن الهمام: «الواقف مالك، له أن يجعل ماله حيث شاء مالم يكن فى ذلك معصية، وله أن يخص صنفاً من الفقراء دون صنف، فلو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج، لزم شرطه، وكذا لو قال: من انتقل إلى غير النصرانية خرج، إعتبر، نص على ذلك الخصاص.

وأقول: بأن علماء المسلمين قد فسروا الصدقة الجارية بالوقف أو حملوا الصدقة الجارية الواردة فى حديث سيدنا رسول الله - ﷺ -: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» ... بالوقف وبناء عليه فان الوقف بالنسبة للمسلم صدقة جارية حثه عليها المشرع الإسلامى الحنيف، ونوع من التبرعات أقرها المشرع الإسلامى الحنيف بالنسبة لغير المسلم عند وقوعه منه، تفرضه ضرورات التضامن الاجتماعى للمجتمع الذى يعيش فيه.

وإذا كان الوقف صيغة، معتبرة فى نظر المشرع الإسلامى فان

(١) راجع: نيل الأوطار - للإمام الشوكانى، ط ١، المطبعة العثمانية، ١٣٥٧هـ، ج ٦،

غرضه أو حكمة مشروعيته تكمن فى أن المشرع الإسلامى أراد من أغنياء المجتمع أن يدعموا الجهات ذات النفع العام كالمساجد ودور العلم والمستشفيات والشعور وغيرها حتى تستمر فى أداء وظائفها الاجتماعية.

وقد رسم المشرع الإسلامى الحنيف طريق هذا الدعم مستخدما صيغة الوقف المقتضية حبس بعض الأعيان (الاموال) التى يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها على مصرف مباح موجود مع منع التصرف فى رقة العين المحبوسة، حيث تظل على ملك الواقف أو الجهة الموقوف عليها أو المولى سبحانه وتعالى على خلاف سياأتى بين العلماء.

مفهوم الوقف فى الفقه الإسلامى :

اختلف فقهاء المسلمين فى مفهوم الوقف فى الاصطلاح الشرعى، وذلك تبعا لاختلافهم فى الوقف من حيث لزومه وعدم لزومه، واشتراط القربى فيه أو عدم اشتراطها، والجهة المالكة للعين الموقوفة بعد وقفها، وكيفية انشاء الوقف، وهل هو عقد أم اسقاط، وهل يشترط لتمامه قبول الموقوف عليه أم يكفى فى ذلك مجرد تسليم الواقف للعين الموقوفة إلا ناظر الوقف.

وباستصحاب هذه الاختلافات بين الفقهاء فى مفهومهم للوقف فقد عرفه الإمام ابن شهاب الرملى فى نهاية المحتاج بقوله: «الوقف شرعا: حبس مال يمكن الإنتفاع به، مع بقاء عينه (أصله) بقطع التصرف فى رقبته، على مصرف مباح موجود^(١).

(١) راجع: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج فى الفقه على مذهب الإمام الشافعى لابن شهاب الدين الرملى، دار الفكر، ج ٥، ص ٣٥٨.

وقد اختلف فقهاء الحنفية فى تعريف الوقف، ويرجع سبب اختلافهم إلى أمرين هما:

- أ- اختلاف نظرهم فى لزوم أو عدم لزوم الوقف.
ب- اختلاف نظرهم إلى جهة تملك الوقف بعد وقوعه، وهل تبقى العين الموقوفة فى ملك الواقف، أم تخرج عن ملكه. وكان من محصلة هذا الاختلاف، أن جاء تعريف الصحابين (أبى يوسف ومحمد) مختلفا عن تعريف الامام.

وقد أورد الامام السرخسى فى المبسوط^(١)، تعريفا للوقف بأنه: «حبس المملوك عن التملك من الغير»، فقله عن التملك، قيد: يراد به أن العين الموقوفة لا يصح أن يجرى عليها أى تصرف ناقل للملكية، يملكه المالك فى ملكه مثل البيع والهبة وقوله: من الغير: اضافة تفيد بقاء العين على ملك الواقف، باعتبار أن التعريف يمنع من تملكها من الغير.

ويذكر الامام المرغينانى فى الهداية أن الامام قد عرف الوقف بأنه: «حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنافعها».

كما عرفه الإمام الكمال بن الهمام فى فتح القدير بقوله: الوقف شرعا هو: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها، أو صرف منفعتها على من أحب، وعندهما: (أى عند أبى يوسف ومحمد صاحب أبى حنيفة) حبسها لاعلى ملك أحد غير الله

(١) راجع: المبسوط، ج ١٢، ص ٢٧.

تعالى^(١).

وعلى ذلك فإن الوقف عند صاحبين يكون بمعنى حبس العين على حكم ملك الله تعالى، حيث يزول ملك الواقف عنها إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد.

كما عرفه ابن عرفة بقول: «اعطاء منفعة شئ، مدة وجوده، لازما بقاءه، فى ملك معطيه ولو تقديرا» وقوله: (اعطاء منفعة) احتراز عن إعطاء الذات كالهبة، وقوله: (مدة وجوده) قيد يحترز به عن الاعارة والعمرى حيث للمعير الحق فى استرجاع العين متى شاء، وهذا القيد يفيد تأييد الوقف^(٢).

وابن قدامة الحنبلى يعرف الوقف بأنه: تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة^(٣).

الحقيقة الشرعية للوقف:

ينقل الإمام المرغينانى فى الهداية شرح بداية المبتدى فى الوقف قولين عن الإمام أبى حنيفة: أولهما عدم الجواز وثانيهما وهو الأصح أنه جائز عنده، إلا أنه غير لازم بمنزلة العارية وتأسيسا على ذلك فإن الإمام قد عرفه بأنه: حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، بمنزلة العارية، وقد اشترط الامام أبو حنيفة لخروج الوقف

(١) راجع: شرح فتح القدير للإمام الكمال بن الهمام، المكتبة التجارية، وجه، ص ٣٧.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع: شرح الخرشى على مختصر خليل - المطبعة الأميرية، ١٣١٧ هـ، ج ٧، ص ٧٨ و.

(٣) راجع: المغنى والشرح الكبير، ج ٦، ص ١٨٥.

عن ملك الواقف أحد أمرين هما: أن يحكم به حاكم، أو أن يعلقه الواقف بموته أى يضيفه إلى ما بعد موته بأن يقول: إذا مت فقد وقفت دارى على كذلك، وحينئذ يصير الوقف بمنزلة الوصية المؤبدة بالمنافع.

أما عند صاحبين (أبى يوسف ومحمد) فان الوقف هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى، حيث يزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العباد فيلزم ولايباع ولايورث ولايوهب، ومنشأ الخلاف بين الإمام وصاحبيه يرجع إلى الدليل الذى تمسك به كل منهم، حيث تمسك الإمام بقوله - ﷺ - بعد نزول آية الموارث من سورة النساء: ﴿لاحبس عن فرائض الله تعالى﴾ وحيث تمسك صاحبان، بتوجيهه - ﷺ - لعمر بن الخطاب بكيفية التصرف فى أرض خبير التى أصابها^(١).

ويصور لنا الإمام الكاسانى فى بدائع الصنائع وجوه الاتفاق والخلاف بين فقهاء الحنفية فى الحقيقة الشرعية للوقف فيقول: لاخلاف بين العلماء فى جواز الوقف فى حق وجوب التصديق بالفرع (الغلة) ما دام الواقف حيا، حتى أن من وقف داره أو أرضه يلزمه التصديق بغلة الدار والأرض، ويكون ذلك بمنزلة النذر بالتصدق بالغلة، ولاخلاف أيضا فى جوازه فى حق زوال ملك الرقبة، إذا اتصل به قضاء القاضى أو أضافة إلى ما بعد الموت بأن قال: إذا مت فقد جعلت دارى أو أرضى وقفاً على كذا، أو قال: هو وقف فى حياتى

(١) راجع بتصرف: الهداية للإمام المرغينانى المطبوعة أعلى شرح فتح القدير، والشرح المذكور، ج ٥، ص ٣٩ - ٤٢ مرجع سابق.

صدقة بعد وفاتى.

وإختلفوا فى جوازه مزيلا لملك الرقبة إذا لم توجد الاضافة إلى ما بعد الموت ولا اتصل به حكم حاكم.

قال أبو حنيفة عليه الرحمة: لا يجوز حتى كان للواقف بيع الموقوف وهبته، وإذا مات يصير ميراثا لورثته، وقال أبو يوسف ومحمد وعامة العلماء -رضى الله عنهم-، يجوز، حتى لا يباع ولا يوهب ولا يورث.

ثم فى ظاهر الرواية عن أبى حنيفة: لا فرق بين ما إذا وقف فى حالة الصحة، وبين ما إذا وقف فى حالة المرض، حتى لا يجوز عنده فى الحالين جميعا، إذا لم توجد الاضافة ولا حكم الحاكم، وروى الطحاوى عنه: أنه إذا وقف فى حالة المرض جاز عنده ويعتبر من الثلث، ويكون بمنزلة الوصية بعد وفاته.

وأما عندهما: فهو جائز فى الصحة والمرض إقتداء برسول الله ﷺ - والصحابة والتابعين^(١).

وإذا لم أخطئ الفهم فانه يمكننى بعد هذا العرض الموجز لاتجاهات المذهب الحنفى فى بيان الحقيقة الشرعية للوقف أن أقول: بأن للحقيقة الشرعية للوقف عددا من الوجوه فى المذهب الحنفى يمكن إيجازها فى:

(١) راجع: بدائع الصنائع، للإمام الكاسانى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ج ٦، ص ٢١٨ - ٢١٩.

١- أنه أحد أنواع التبرعات، ولهذا فانه يشترط فيه ما يشترط في سائر أنواع التبرعات من كون الواقف حرا بالغاً عاقلاً ومن كون الوقف منجزاً غير معلق، ومن كون الموقوف مملوكاً للواقف وقت الوقف.

٢- أنه محمول على الصدقة الجارية الواردة في الحديث: «إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلا من ثلاث ...».

٣- أنه بمنزلة العارية، وذلك في أحد قولين عند الإمام أبي حنيفة، وذلك فيما إذا كان الواقف حياً صحيحاً، ولم يضاف الوقف إلى ما بعد موته، ولم يحكم به حاكم وكانت الصيغة بلفظ الوقف الصريح.

٤- أنه بمعنى النذر، وذلك عندما يقع من الواقف الحى الصحيح ولفظ الصدقة كأن يقول: أرضى هذه صدقة أو تصدقت بأرضى على المساكين.

٥- أنه بمنزلة الوصية عند الإمام، فيما لو وقع من الواقف المريض مرض الموت ... ولم توجد الإضافة إلى ما بعد الموت ولم يتصل به حكم حاكم، حيث يعتبر من الثلث ويكون بمنزلة الوصية بعد الموت.

٦- أنه وقف بمعنى الصدقة عند الإمام فيما إذا وقع بلفظ الوقف الصريح واتصل به قضاء القاضى أى حكم به حاكم أو أضافه الواقف إلى ما بعد موته.

أما عند فقهاء الشافعية فإن الوقف يعتبر فى ذاته حقيقة شرعية إذا استوفى أركانه وشروطه، وقد حمل علماؤهم الصدقة الجارية الواردة فى الحديث المتقدم على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة لندرتها، وأشار الشافعى -رضى الله عنه- إلى أن هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية^(١).

حكم الوقف ودليل مشروعيته:

يقول الشيخ أحمد الدردير المالكى فى كتابه الشرح الصغير: «الوقف من التبرعات المندوبة»^(٢). وحكم النذب أو الاستحباب هو أيضا مذهب الشافعية وجمهور الحنفية إقتداء برسول الله -ﷺ-، فقد ذكر ابن شهاب الرملى فى نهاية المحتاج عن جابر -رضى الله عنه- قوله: ما بقى أحد من اصحاب النبى -ﷺ- له مقدرة حتى وقف، واستدل الإمام الكاسانى فى بدائع الصنائع على جواز الوقف على كل حال عند جمهور الحنفية بقوله: وجه قول العامة: الاقتداء برسول الله -ﷺ- والخلفاء الراشدين وعامة الصحابة، فانه روى أن رسول الله -ﷺ- وقف ووقف سيدنا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم، وأكثر الصحابة وقفوا^(٣).

وأقول: معلوم أن سنة الاقتداء إنما هى أحد اقسام المستحب أو المندوب.

(١) راجع: نهاية المحتاج، ص ٣٥٩ مرجع سابق.

(٢) راجع: الشرح الصغير المطبوع أسفل بلفة السالك لأقرب المسالك، ج ٣، عيسى الحلبى، ص ١٨٩.

(٣) راجع: بدائع الصنائع، ص ٢١٩، مرجع سابق.

أركان الوقف وشروطه وأنواعه:

أما أركان الوقف فأربعة هي: موقوف وموقوف عليه وصيغة وواقف وقد قبل للموقوف وقف، تسمية بالمصدر، من باب اطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، ولذا فإنه يجمع على أوقاف.

وأما شروطه فإن لكل ركن من هذه الأركان شروطا، أما شروط الواقف: فإن الإمام الرملى أجملها فى شرطين رئيسيين هما: صحة عبارته، وأهليته للتبرع، وعلى هذا لا يصح الوقف من الصبى والمجنون ولا من المحجور عليه بسفه ولا من المكره والمكاتب والمفلس^(١)، وقد أضاف الإمامان أبو حنيفة ومحمد شرطين آخرين هما: أن يخرج الواقف من يده ويجعل له قيما ويسلمه إليه، وأن يجعل آخره لجهة لا تنقطع أبدا كالفقراء أو طلاب العلم أو ماشابه ذلك^(٢).

وأما شرط المال الموقوف عند الشافعية فهو: كونه عينا معينة مملوكة ملكا يقبل النقل، يحصل منها مع بقاء عينها فائدة أو منفعة، تصح إجارتها ... وقد اشترط الإمام أبو حنيفة خلافا للصاحبين أن يكون الموقوف مما لا ينقل ولا يحول أى أن يكون عقارا أو نحوه، حيث لا يجوز عنده وقف المنقول مقصودا إلا إذا كان تابعا للعقار القاطن فيه، كما اشترط الإمام محمد خلافا لابی يوسف أن يكون الموقوف مقسوما (أى مفرزا) حيث لا يجوز عنده وقف المشاع.

(١) راجع: نهاية المحتاج، ص ٣٦٠، مرجع سابق.

(٢) راجع: بدائع الصنائع، ص ٢٢٠، مرجع سابق.

وأما شروط الموقوف عليه سواء كان جهة أو افراداً (أشخاصاً آدميين) فانه يشترط فيه: عدم المعصية فلا يصح الوقف من مسلم لعمارة كنيسة أو خمارة أو دار بغاء كما يشترط فيه التعيين حيث لا يصح الوقف على معدوم مثل مسجد سيبنى أو على ولده ولا ولد له، كما يشترط فيه كذلك إمكان تملكه، فلا يصح الوقف على ميت ولا على عبد ملك له أو لغيره.

وأما شروط الصيغة فهي فى مجملها أن تكون بلفظ يدل صراحة أو ضمناً على الوقف ومن المتصور أن تختلف الشروط التفصيلية للصيغة فى كل مذهب فقهى تبعا لاختلافهم فى الحقيقة الشرعية للوقف، وتبعا لاختلافهم كذلك فى اشتراط التأييد والتنجيز، وبيان المصرف والإلزام أى الشروط التى ترجع إلى نفس الوقف، وتبعا لاختلافهم كذلك فى اشتراط القبول من جانب الموقوف عليه.

ويكاد الاجماع ان ينعقد على أنه يشترط فى صيغة الوقف أن تكون خالية من أى شرط يؤثر فى أصل الوقف أو ينافى مقتضاه.

وذلك حيث يرى فقهاء الحنفية أن اقتران الصيغة بما ينافى أصل الوقف من شروط يؤدى الى بطلان الوقف وعدم انعقاده، ومن ذلك كل شرط ينافى لزوم الوقف أو تأييده، كأن يشترط الواقف حقه فى بيع الموقوف أو هبته، أو رجوعه إلى ورثته بعد موته أو عند احتياجهم إليه.

وإن كان بعض فقهاء الحنفية يرون فى مثل هذه الحالات صحة

الوقف وبطلان الشرط قياسا على العتق الذى لا تبطله الشروط الفاسدة^(١).

أما فقهاء الشافعية فانهم يرون، أن شروط الواقف مرعية، مالم تتضمن ما ينافى الوقف، فاذا لم تكن منافية لأصل الوقف من اللزوم والتأيد، أو كانت لمصلحته، وجب اتباعها، وفى ذلك يقول الشيخ الخطيب فى معنى المحتاج^(٢): « والأصل أن شروط الواقف مرعية، مالم يكن فيها ما ينافى الوقف »، ومقتضى ماتقدم هو: أن الشروط المنافية لأصل الوقف مبطله له فى الراجح عند الشافعية.

والى هذا الاتجاه أيضا ذهب فقهاء المالكية والحنابلة، حيث لم يجوز فقهاء المالكية كل شرط ينافى مقتضى الوقف أو لزومه، بل إن فقهاء الحنابلة يرجحون ابطال الوقف المقترن بأى شرط ينافى مقتضاه كأن يشترط الواقف لنفسه الحق فى بيع الموقوف أو هبته أو الرجوع فى وقفه، وفى ذلك يقول ابن قدامة فى المغنى^(٣): « وإن شرط أن يبيعه متى شاء، أو يرجع فيه لم يصح الشرط، ولا الوقف، لاتعلم فيه خلافا، لأنه ينافى مقتضى الوقف ».

أنواع (تقسيمات) الوقف:

إذا لم أخطئ الفهم فإن الوقف من حيث طبيعة الموقوف عليه ينقسم إلى ثلاثة أنواع وهى: وقف أهلى، ووقف خيرى، ووقف

(١) راجع: بتصرف حاشية ابن عابدين، ج٤، ص ٤٩٨.

(٢) راجع: الشيخ الخطيب، معنى المحتاج، ج٢، ص ٣٨٦.

(٣) راجع: ابن قدامة، المغنى، ج٦، ص ١٩٥.

مشارك.

أما الأول فهو ماكان الموقوف عليه شخصا أو أشخاصا آدميين، سواء كانوا من أقارب الواقف أو من غيرهم.

وأما الثانى فهو من كان الموقوف عليه إحدى الجهات التى تنهض بأداء خدمة عامة كالمساجد ودور التعليم وغيرها.

وأما الثالث فهو الوقف المشترك (الأهلى والخيرى): وهو الذى يجعل فيه الواقف لنفسه أو لذريته نصيبا من ريع العين الموقوفة وللبر نصيبا آخر محددا أو مطلقا أو الباقي من ريع العين، ولاخرج على الواقف فى هذا المسلك، حيث يقول القرآن الكريم: ﴿ماعلى المحسنين من سبيل﴾.

كما أن الوقف من حيث طبيعة الشئ الموقوف يمكن أن ينقسم إلى: وقف عقار ووقف منقول ووقف عقار بما عليه من منقولات، وإلى وقف عين ووقف منفعة ووقف عين بمنافعها.

كما يمكن أن ينقسم من حيث أجل الوقف (عند الملكية) إلى وقف مؤقت لأجل معلوم كسنة أو أكثر، بحيث يرجع الموقوف بعده إلى ملك الواقف أو من يعينه من الغير وإلى وقف مؤبد بحيث يخرج الموقوف نهائيا عن ملك الواقف بالوقف، إلى ملك الجهة أو إلى حكم ملك الله تعالى.

ملكية كل من الرقبة والمنفعة في المال الموقوف:

يرى فقهاء الحنفية أنه إذا صح الوقف أى استحق، مع مراعاة الخلاف السابق إirاده بين أئمة المذهب (أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد) فإن الموقوف (سواء كان عينا أو منفعة) يخرج من ملك الواقف ولا يدخل فى ملك الموقوف عليه.

وينسب الإمام الكمال بن الهمام هذا الاستنتاج إلى كافة علماء الأمصار إلا فى قول عن الشافعى وأحمد إرتأيا فيه: أنه يدخل فى ملك الموقوف عليه إذا كان هذا الأخير أهلا للملك، إلا أنه لا يباع ولا يتملك عنه، ويرجع ابن الهمام الرأى الأول.

ويعلل ابن الهمام لما رجحه من خروج الموقوف من ملك الواقف وعدم دخوله فى ملك الموقوف عليه بما يلى:

أ- أنه لو دخل فى ملك الموقوف عليه للغا شرط الواقف الأصلى عند انتقال الموقوف من ملك الموقوف عليه إلى ملك خلفه، وهذا خلاف ما انعقد عليه الاجماع من أن الموقوف ينتقل بين طبقات المستحقين للوقف بما وضعه الواقف من شروط.

ب- ويعلل الإمام البابر تى صاحب شرح العناية لذلك بأنه: لو دخل الموقوف فى ملك الموقوف عليه لجاز له إخراجة من ملكه كسائر أملاكه، ولما انتقل إلى من بعده من المستحقين من شرطهم الواقف، والاتفاق قائم على خلاف ذلك^(١).

(١) راجع: فتح القدير، ج ٥، ص ٤٥، شرح العناية على الهداية المطبوع بهامش فتح القدير، ص ٤٥، مرجع سابق.

والسؤال الذى نظرحه هو: إذا خرج الموقوف بالوقف من ملك الواقف، ولم يدخل فى ملك الموقوف عليه، فلمن يكون له حق الملكية فيه والأصل أنه لايجوز أن يبقى الموقوف بلا مالك؟ ولكى نتفهم الإجابة على هذا السؤال من الفقه الحنفى فان الإمام البابر تى فى شرح العناية يقول: تبقى العين (الموقوفة) على ملك الواقف (عند أبى حنيفة) فله أن يرجع (عن الوقف) ويجوز بيعه ويورث عنه، ولا يلزم (أى لا يكون الوقف لازما بالنسبة للواقف)، إلا بطريقتين: قضاء القاضى بلزومه (أى باخراجه عن ملك الواقف) وإخراجه مخرج الوصية (أى إضافة الواقف الوقف إلى ما بعد موته) بأن يقول: أو صيت بغلة دارى فحينئذ يلزم، وعندهما (أى عند أبى يوسف ومحمد) الوقف هو: حبس العين على حكم ملك الله تعالى، فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى، على وجه تعود المنفعة إلى العباد، فيلزم ولا يباع ولا يورث^(١).

والسؤال الذى يطرح نفسه هو: على قول صاحبين متى يزول ملك الواقف عن الموقوف ويصير الموقوف على حكم ملك الله تعالى؟ والجواب كما ذكر صاحب الهداية هو: قال أبو يوسف يزول ملكه بمجرد القول (أى بمجرد التلفظ بصيغة الوقف) وقال محمد: لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلمه إياه^(٢) والخلاصة هى:

أن رقبة العين الموقوفة تظل على ملك الواقف عند الإمام أبى حنيفة إلا فى حالتين هما: قضاء القاضى بلزوم الوقف وإخراجه

(١) راجع: شرح العناية، ص ٤٠، مرجع سابق.

(٢) راجع: الهداية، ص ٤٠، مرجع سابق.

الموقوف عن ملك الواقف، أو إضافة الواقف للوقف إلى ما بعد موته، حيث يتحول إلى وصية لازمة تخرج من ثلث تركته، وفي هاتين الحالتين يخرج الموقوف عن ملكه إلى حكم ملك الله تعالى.

أما عند الإمامين أبو يوسف ومحمد فإن رقة العين الموقوفة تخرج عن ملك الواقف بمجرد الوقف عند أبي يوسف، ويتعين ولى الوقف وتسليمه إياه عند الإمام محمد، وهى لاتدخل فى ملك الموقوف عليه، وإنما تكون فى حكم ملك الله تعالى، على وجه تعود فيه منفعتها إلى العباد، وعندئذ يلزم الوقف ولايباع الموقوف ولايورث ولايوهب.

ملكية رقة الموقوف عند فقهاء الشافعية:

اختلف الفقهاء فى ملكية العين الموقوفة على ثلاثة اتجاهات هى:

أ- قال الحنفية: بأن الوقف متى صدر ممن هو أهل له، مستكملاً شروطه انتقل الملك فيه إلى حكم ملك الله تعالى، وفى ذلك يقول صاحب شرح العناية على الهداية المطبوع بهامش فتح القدير^(١): «وعندهما: هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى، فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود فيه المنفعة إلى العباد، فيلزم ولايباع ولايورث».

وإلى هذا الاتجاه ذهب فقهاء الشافعية فى الراجح من مذهبهم، حيث يقول الامام الشيرازى فى المهدب: «واختلف أصحابنا فيمن

(١) راجع: شرح العناية على الهداية المطبوع بهامش فتح القدير، ج٥، ص ٤٠.

ينتقل الملك إليه فمنهم من قال: ينتقل إلى الله تعالى قولاً واحداً، لأنه حبس عين وتسبيل منفعة، على وجه القربى، فأزال الملك إلى الله تعالى كالعق، ومنهم من قال: فيه قولان: أحدهما: أنه ينتقل إلى الله تعالى وهو الصحيح، والثاني أنه ينتقل إلى الموقوف عليه.

والأظهر من مذهب الشافعية كما يذكر الإمام ابن شهاب الرملى، أن الملك فى رقة الموقوف سواء كان الوقف على موقوف عليه معين أو كان على جهة من جهات النفع العام، ينتقل إلى الله تعالى، بمعنى أنه ينفك عن اختصاص الآدميين، وذلك بما من شأنه عدم استمرار رقة الموقوف على ملك الواقف، حيث قد أزال بالوقف ملكيته عليه وعلى فوائده كما لا تقع الرقة كذلك تحت ملك الموقوف عليه، وفى قول آخر عند الشافعية أن الواقف يملك رقة المال الموقوف، لأنه إنما أزال فقط ملكه عن المنافع، وأن الموقوف عليه يملك رقة الموقوف قياساً على الصدقة^(١).

كما أن هذا الاتجاه كذلك هو إحدى الروايات عن الإمام أحمد، حيث يذكر ابن قدامة فى الكافى قوله^(٢): «وعنه -أى أحمد- لا يملكه الموقوف عليه ويكون الملك لله تعالى، لأنه حبس للعين وتسبيل للمنفعة على وجه القربى، فأزال الملك إلى الله تعالى كالعق».

(١) راجع: بتصرف نهاية المحتاج، ص ٢٨٨، مرجع سابق.

(٢) راجع: الكافى، ج ٢، ص ٤٥٥.

أما الاتجاهان الآخران فهما:

ب- أن الوقف لا يخرج العين الموقوفة، عن ملكية الواقف، بل تبقى على ملكه إلا أنه لا يحق له بيعها ولا هبتها ولا تورث عنه وبه قال المالكية ورجحه ابن الهمام من الحنفية^(١).

ج- أن ملكية العين الموقوفة تنتقل إلى ملك الموقوف عليه، وبه قال الحنابلة في المشهور من مذهبهم، وفي ذلك يقول ابن قدامة في المغنى^(٢): وينتقل الملك في الموقوف إلى الموقوف عليهم في ظاهر المذهب.

ملكية منافع المال الموقوف:

لا خلاف فيما أظن بين الفقهاء، في أن منافع المال الموقوف، ملك للموقوف عليه، حيث يعتبر نقل ملكيتها إليه المقصود الشرعى من الوقف وذلك بما من شأنه أن للموقوف عليه استيفاء منافع الوقف سواء بنفسه أو بغيره وفقا لما وضعه الواقف من شروط، كما يملك كذلك الأجرة باعتبارها بدلا عن المنفعة.

إلتزامات الموقوف عليه حال استيفائه لمنافع الوقف:
إن حق الموقوف عليه في استيفاء منافع الوقف ليس حقا مطلقا وإنما هو مقيد بقبود منها:

١- رد أو إصلاح ما أنقصه الانتفاع من عين الموقوف، بحيث

(١) راجع: فتح القدير، ج ٥، ص ٤٠.

(٢) راجع: ابن قدامة في المغنى، ج ٦، ص ١٨٩.

يجب أن تظل العين الموقوفة على مثل الحالة التي كانت عليها عند الوقف.

٢- الامتناع عن كل ما يغير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف.

ما يندرج تحت المنافع الأصلية للوقف مما يكون للموقوف عليه حق استيفائه: لكل مال موقوف عدد من المنافع الأصلية تتناسب مع طبيعته، كما قد يكون له منافع بديلة وفوائد أخرى، فالعقار المبنى مثلاً يمكن استيفاء منفعة السكنى منه وهي منفعة أصلية، كما يمكن تأجيرها للغير في مقابل أجرة، حيث تعتبر الأجرة منفعة بديلة للمنفعة الأصلية، كما يمكن إعارته للغير لمصلحة يقدرها الموقوف عليه وهي من فوائده وإذا لم يشترط الواقف أو يحدد للموقوف عليه طريقاً معيناً لاستيفاء منافع المال الموقوف فإن الموقوف عليه يملك جميع منافع المال الموقوف سواء كانت أصلية أو كانت بديلة أو كانت من فوائده كالثمر من النخيل والأشجار.

صفة إنتفاع الموقوف عليه بمنافع الوقف:

لما كان الوقف أحد أنواع الصدقة الجارية على نحو ماتقدم، فإن الموقوف عليه يعد بمنزلة المتصدق عليه، ولما كان مبنى الصدقة هو التملك لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ . . .﴾ لذلك فإن الموقوف عليه حين ينتفع بمنافع الوقف، فإنما ينتفع بها بصفته مالكا لها، كما ينتفع بسائر ممتلكاته الأخرى، وهو في ذلك إنما يملك المنفعة فقط ولا يملك رقبة الموقوف كما تقدم.

وبذلك يتكامل نظام الوقف مع الزكاة من وجهين رئيسيين هما:

١- أن مبنى الزكاة بالنسبة لمصارفها الأربعة الأولى الواردة فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ...﴾ ، هو التملك لعين الصدقة المستحقة ومنفعتيها معاً، وللمنفعة فقط بالنسبة للمصارف الأربعة الباقية الواردة فى قوله تعالى: ﴿... وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، حيث تصرف الزكاة فى مصالحهم ولا تملك لهم أعيان الصدقة المستحقة أما مبنى الوقف فهو تملك المنفعة فقط دون العين، ففى الزكاة تملك للعين، وفى الوقف تملك للمنفعة.

٢- أن الزكاة مفروضة فى أموال مخصوصة، وينسب محددة والمستحقين معلومين، وهى فريضة سنوية، أما الوقف فانه يتميز بالاطلاق فى محله، وحجمه ومستحقه، ووقت استحقاقه، وبذلك فانه يمكن أن يكون مصدراً لتمويل أشخاص وجهات من غير المستحقين للزكاة، أو المستحقين لها، ولكن فى غير أوقات استحقاقها.

وبذلك فان نظام الوقف يكمل الزكاة فى تحقيق التكافل الاجتماعى العام، وفى ضمان حد الكفاية لكل أفراد وطوائف المجتمع الاسلامى.

عمارة الوقف:

اتفق الفقهاء على أن عمارة الوقف واجبة من غلته إن كان له غلة، وإلا فهي واجبة في مال الموقوف له إن كان معينا، وإن لم يكن معينا أو لم يكن للوقف غلة فإنه على الحاكم أن ينتزع الموقوف ويؤجره ويعمره من أجرته بالقدر الذي يبقى الموقوف على الصفة التي أوقف عليها ثم يسلمها بعد ذلك للموقوف له، وإنما تجب عمارة الوقف سواء شرطها الواقف أو لم يشترطها، إذ هي شرط إقتضاء.

وقد علل فقهاء الحنفية وجوب عمارة الوقف بما يلي:

١- أن الوقف قد تعلق به حقان: أولهما: حق الموقوف له في الانتفاع بالوقف وحق الواقف في وصول ثواب الوقف إليه مؤبدا، وذلك بصرف غلة الوقف إلى الموقوف عليه مؤبدا، ولا يمكن ذلك بدون العمارة، فكانت العمارة مشروطة اقتضاء.

٢- وأيضاً لحديث: «الخراج بالضمان» وفي معناه: الغرم بالغنم وذلك حيث يستعمل هذا الحديث في كل مضرة بمقابلة منفعة.

والأصل عند الحنفية أن العمارة واجبة على من له حق الانتفاع بالوقف فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجز الحاكم المال الموقوف وعمره من أجرته بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي وقف عليها، ثم يرده إلى الموقوف عليه، لأن في ذلك رعاية لحق الواقف والموقوف عليه^(١).

(١) راجع: بتصرف فتح القدير، ص ٥٣، مرجع سابق.

بل إن ابن الرفعة من فقهاء الشافعية ذكر أنه يلزم الموقوف عليه مانقصة الانتفاع من عين الموقوف، قال الدميرى: وعليه عمل الناس^(١).

وبهذا أيضا صرح الشيخ الدردير المالكي فى الشرح الصغير حيث قال: «وبدأ الناظر وجوبا من غلته (أى من غلة الموقوف) باصلاحه إن حصل به خلل، والنفقة عليه، ان كان يحتاج النفقة، من غلته، وإن شرط الواقف خلافه، فلا يتبع شرطه فى ذلك، لأنه يؤدى إلى إتلافه وعدم بقائه، وهو لا يجوز، وأخرج ساكن موقوف عليه دار للسكنى فيها، إذا حصل بها خلل إن لم يصلح، بأن أبى الإصلاح بعد أن طلب منه، لتكرى له، أى للإصلاح، وهذا علة للإخراج، أى أخرج لأجل أن تكرى للإصلاح بذلك الكراء، فإذا أصلحت رجعت بعد مدة الاجارة للموقوف عليه، فان أصلح ابتداء لم يخرج^(٢).

مدى إمكانية التصرف فى المال الموقوف:

قدمنا أن الوقف قد يكون أهليا بحيث يكون الموقوف عليه فيه أشخاصا معينين من اقارب الواقف، وقد يكون خيريا بحيث يكون الموقوف عليه فيه اشخاصا غير معينين كالفقراء أو جهة من جهات النفع العام، وقدما كذلك أن الوقف هو اسقاط الملك بلا تملك، وأنه إذا وقع مستوفيا لشروطه وأركانه خرج به الموقوف عن ملك الواقف، ولم يدخل فى ملك الموقوف عليه، وإنما يصير على حكم ملك الله

(١) راجع: نهاية المحتاج، ص ٣٨٩، مرجع سابق.

(٢) راجع: الشرح الصغير المطبوع أسفل بلغة السالك، ص ٢١٢، مرجع سابق.

تعالى على وجه تعود منفعتة إلى العباد.

وانطلاقاً من كون المال الموقوف لامالك له من جهة العباد عند غالبية الفقهاء إلا في قول عند الشافعى وأحمد اشترطاً فيه على الموقوف عليه عدم بيعه أو تملكه لغيره بأى طريق آخر، فمن هذا المنطلق، صرح فقهاء الحنفية بأنه: إذا صح الوقف أى لزم خرج عن ملك الواقف ولم يجز بيعه ولا تملكه^(١). وقد نسب الإمام الكمال ابن الهمام عدم جواز بيع أو تملك الوقف إلى إجماع الفقهاء، وقد علل امتناع تملك الوقف بقوله - عليه السلام - لعمر بن الخطاب حين سأله: إني استفتدت ما لا هو عندي نفيس، أفأتصدق به فقال رسول الله - عليه السلام -: تصدق بأصله لا ببيع ولا يوهب ولا يورث ولكن تنفق ثمرته، فتصدق به عمر في سبيل الله وفي الرقاب للضيف وللمساكين ولابن السبيل ولذی القربى، لا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف أو يؤكل صديقاً غير متمول فيه^(٢).

وأقول: إذا ثبت هذا، وثبت أن فقهاء الحنفية والشافعية قد اشترطوا في الوقف أن يكون مؤبداً وذلك مثلاً بأن يكون على جهة لا تنقطع، فإن الوقف لذلك يعد مصدراً دائماً ومستقراً لتمويل مستحقه إن كانوا معينين، وتمويل جهات النفع العام إن كان على جهة، ومما يعزز دور الوقف في ذلك أن المشرع الإسلامى الحنيف لم يعين للوقف مصرفاً كما في الزكاة، وإنما أطلق المصرف، وأن الفقهاء لم يخصصوا فقراء بلد الوقف بمنافعه كما خصوهم في مصرف الزكاة،

(١) راجع: شرح فتح القدير، ص ٥٢، مرجع سابق.

(٢) راجع: شرح فتح القدير، ص ٤١، مرجع سابق.

بل أطلقوا جهة الفقراء لتعم جنس الفقراء أينما وجدوا، وهى أمور تضى على الوقف الكثير من المرونة والفاعلية فى أداء دوره فى المجتمع الإسلامى.

المحور الثانى

الجوانب (الآثار) المالية والاقتصادية للوقف

فى استطاعة الوقف أن يؤدى دورا يمكن أن يكون متزايدا (إذا تم وضع التنظيم الفنى الجيد له) فى الحياتين المالية والاقتصادية للمجتمع الإسلامى، فالوقف وكما قدمنا ومن حيث إنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بمنع التصرف فى رقبته وإنفاق ما يتولد عنه من منافع على مصرف (أو مصارف) مباح موجود وقائم حين الوقف، وهو ومن حيث كونه موردا لم يعين له المشرع الحنيف مستحقين معلومين وهو أيضا ومن حيث كونه يمكن انعقاده على الجهات ذات النفع العام التى تخضع فى تحديدها إلى رغبة الواقف ومحض تقديره والتى يمكن أن يندرج فيها: المساجد - معاهد العلم والتعليم - مستشفيات الصحة الأولية، معاهد الأورام، مراكز الكبد، مراكز الغسيل الكلوى، طلاب العلم، الفقراء والمساكين، ملاجئ الأيتام، مراكز تأهيل المعاقين، مراكز التدريب المهنى، وغير ذلك من الجهات ذات النفع العام التى لاتتمتع بموارد ذاتية لها وتعتمد فى أداء رسالتها على المنح والإعانات والمبالغ التى تخصصها لها الدولة من ميزانيتها العامة.

إن الوقف بما أوجزنا الحديث عنه من شروط وأركان وخصائص، وبما قرره له المشرع الإسلامى الحنيف والاجتهاد الفقهى من قواعد وأحكام يمكن أن يؤدى دورا متزايدا فى الحياتين المالية والاقتصادية للمجتمع الإسلامى، حيث يمكن أن يكون مصدرا دائما لتمويل الجهات ذات النفع العام.

وهو من هذا المنطلق يمكن ان يتولد عنه نوعين من الآثار، أولهما آثار مالية تنعكس ايجابا على دور الدولة وميزانيتها العامة، والثانية آثار اقتصادية تنعكس ايجابا كذلك على هيكل الثروة والدخل وإعادة توزيعهما.

وسوف نعى فى هذا المحور بالحديث عن نوعى الآثار المتقدمين مقسمين إياه إلى بندين أولهما للآثار المالية والثانى للآثار الاقتصادية.

البند الأول: الآثار المالية للوقف:

أ- أثر الوقف فى مشاركة الأفراد فى تحمل جزء من الأعباء المالية للدولة:

إن سمة الدولة العصرية، سواء كانت ذات نهج رأسمالى أو ذات نهج اشتراكى هو التدخل فى الحياتين الاجتماعيه والاقتصادية للمجتمع المحلى لها، وإن كان هذا التدخل ملحوظ وبدرجات متفاوتة فى الدول الاشتراكية عن الدول الرأسمالية.

ونحن لانكرر ضرورة وجود قطاع عام فى أى مجتمع ينهض

أساسا بإشباع السلع والخدمات الاجتماعية التى لا يمكن استبعاد غير القادر على الدفع من إشباعها له لحيويتها وتساوى جميع أفراد المجتمع تقريبا فى نسبة الاشباع ومن هذه السلع الأمن والسكينة وإقامة العدالة والصحة الاولى والتعليم الأولى والطرق والمياه والهاتف وغيرها من السلع والخدمات الأساسية فى المجتمع.

كما أننا لاننكر ضرورة وجود قطاع عام مؤثر يمكن استخدامه كأداة لعلاج الازمات والدورات الاقتصادية السيئة التى تحدث بن الحين والآخر من تضخم وانكماش وبطالة واحتكار وغش تجارى وصناعى.

كما أننا لاننكر كذلك ضرورة وجود قطاع عام ينهض بأعباء القيام بما يعجز أو يعزف النشاط الخاص عن القيام به من مشروعات، سواء لضالة أرباحها أو لضخامة تكاليفها، وفى نفس الوقت يسيطر على ما يعد فى المجتمع من مرافق ومشروعات استراتيجية لاتقبل بطبيعتها أسلوب القطاع الخاص فى الاستغلال والادارة.

كما اننا لاننكر ضرورة وجود قطاع خاص قوى يتضافر مع القطاع العام فى النهوض بأعباء التنميتين الاجتماعية والاقتصادية، ويشاركه مشاركة فاعلة فى قيادة النشاط الاقتصادى فى المجتمع.

بيد أننا ننكر ما أثبتت التجربة العملية فشله من السيطرة التامة للقطاع العام على أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة، وإلغاء كل دور مؤثر للقطاع الخاص فى مجالات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وهو الوضع الذى كان سائدا فى مصر وكثير من دول العالم الاسلامى فى العقود السادس والسابع والثامن من القرن العشرين المنصرمة اثناء فترة المد الاشتراكى، حيث تدخلت الدولة فى مختلف مجالات الحياتين الاجتماعية والاقتصادية، مستخدمة فى ذلك أدوات ماليتها العامة (الانفاق والايادات والموازنة العامة) لدرجة أن الدولة نافست النشاط الخاص فى المجالات التى كان يجب تركها له، وليس ببعيد عن الأذهان ذلك الجهاز الذى أنشأته وزارة التموين فى مصر والذى كان يعرف بجهاز الفول والطعمية والسبك المشوى. وقد ترتب على تزايد دور الدولة وتدخلها فى مختلف مظاهر الحياة عدد من النتائج الايجابية والسلبية.

ولسنا الآن فى مقام المفاضلة بين القطاعين العام والخاص أو بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى أو بين تزايد دور الدولة أو الحد منه، أو بين النتائج الايجابية والسلبية المترتبة على تزايد دور الدولة وتدخلها، وإنما ما نريد أن نقوله الآن هو: أن من أبرز النتائج المشار اليها ما يلى:

إنحسار دور النشاط الخاص والمساهمات والمبادرات الفردية فى دعم المرافق العامة الخدمية، وذلك نتيجة طبيعية لعدة عوامل منها:

أ- شعور الافراد بأن الدولة قد تحملت عنهم كافة الأعباء.

ب- إرهاب الدولة للأفراد، بالأعباء الضريبية الباهظة حتى تستطيع النهوض بأعباء نفقاتها العامة المتزايدة.

ج- تدنى الدخل الحقيقية للأفراد ، وهبوط مستوى المدخرات الفردية ، ليس نتيجة لما تفرضه الدولة من ضرائب فقط ، وإنما نتيجة كذلك لأن الدولة كانت تلجأ لتغطية إنفاقها المتزايد بما يعرف بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمى وهو الأمر الذى كان من آثاره ، ظهور موجات تضخمية تلتهم أية مدخرات فردية وتحد من أية مبادرات أو مساهمات فردية فى دعم المرافق العامة الخدمية.

وفى خضم سعى الدولة فى البحث عن مصادر تمويل لانفاقها العام المتزايد فإنها وجدت فى الأوقاف الخيرية لقمة سائغة لها ، فحدث كثيرا - وإن شئت فقل - قضت على دور الوقف كمصدر دائم لتمويل الجهات ذات النفع العام.

والآن وفى مصر شأن غالبية الدول الإسلامية وبعد أن بدأ دور الدولة فى قيادة وتوجيه النشاط الاقتصادى منذ مطلع التسعينات فى الانحسار وبعد أن أخذ الانفاق العام فى التقلص نسبياً ، وبعد أن أخذ دور النشاط الخاص فى التزايد ، وبعد أن عايشنا عدداً من مراحل الإصلاح الاقتصادى ، وبعد أن بدأ بريق التمويل التضخمى يخفت ، وبعد أن تراكمت الثروات فى أيدي عدد غير قليل من المواطنين.

هل تسمح الدولة -وأعنى مصر بالذات- لنظام الوقف بأن يؤدي دوره ويشاركها فى تحمل جزء من أعبائها المالية ، إن الوقف قادر على ذلك فيما لو أحسن تنظيمه وأحكمت قواعده الفقهية وقتنت.

إن الكثير من المرافق العامة الخدمية الدينية والصحية والتعليمية والتأهيلية تكلف الدولة الكثير من النفقات، التي يمكن للأوقاف الخيرية أن تنهض بأعبائها وليس ببعيد ما كان ينهض به الوقف الخيري من أعباء الانفاق على الأزهر وطلابه، وعلى المساجد وصيانتها، وعلى الثغور وحمايتها.

إنها الصدقة الجارية التي لودعت الدولة الأفراد إليها لأجابوها، ولو سهلت لهم طريق الوقف على بعض المرافق الخدمية لأوقفوا جزءاً من عقاراتهم وقيمهم المنقولة عليها، ولأمكن للدولة في هذه الحالة أن تعتمد على الأفراد في تمويل نفقاتها من ريع ومنافع أوقافهم.

ب- أثر الوقف في الحد من ظاهرة تزايد الانفاق العام:

تتجه النفقات العامة في الآونة الأخيرة إلى التزايد المستمر، وقد أصبح هذا التزايد يشكل ظاهرة مالية، بما يعنى أنه ليس قاصراً على سنة مالية دون أخرى وإنما هو في تزايد من سنة مالية لأخرى.

وقد أرجع فقهاء علم المالية العامة، تزايد النفقات العامة الى نوعين من الأسباب تعرف أولاهما بالأسباب الصورية أو الظاهرية، وتعرف الثانية بالأسباب الحقيقية. وإذا كان من شأن الأسباب الصورية الا يقابلها أية زيادة في كمية أو نوعية المنافع والخدمات القائمة التي تتكفل الدولة باشباعها للأفراد، فان الاسباب الحقيقية قد تكون على العكس من ذلك حيث يمكن ان تكون في مقابل زيادة

مماثلة فى كمية المنافع والخدمات القائمة أو فى تحسين ارتفاع الافراد بها وعلى أية حال فانه يمكن أن يندرج تحت طائفة الأسباب العسورية احجام النشاط الخاص عن المبادرات الفردية فى تحمل جزء من نفقات المرافق العامة، حيث تضطر الدولة تحت وطأة الحاجة العامة لخدمات هذه المرافق أن تحمل محل الافراد وأن تخصص قدرا متزايدا من مواردها العامة وميزانياتها لتسيير وإدارة هذه المرافق فيتزايد الانفاق العام تزايدا سوريا بالمفهوم السالف بيانه.

كما يمكن ان يندرج تحت طائفة الأسباب الحقيقية اتساع نطاق الحاجات العامة التى تلتزم الدولة باشباعها للافراد ، كنتيجة حتمية للتقدم التقنى والحضارى والعمرانى والضغط التى يمارسها الافراد على الحكومات من أجل اشباع حاجات عامة لا نهائية لهم ، مما يضطر الدولة إلى التوسع فى إقامة وتسيير وإدارة مرافق عامة جديدة بين الحين والآخر، وعلى سبيل المثال فان خدمات التليفون المحمول والفاكس والتلكس ومراكز القلب والكبد والغسيل الكلوى والطب النووى، والقنوات الفضائية ومعاهد التعليم التقنى والتكنولوجيا ومراكز البحوث وغيرها من المرافق الخدمية التى أصبحت من متطلبات العصر والتى لم تكن موجودة من ذى قبل.

ولاجدال فى أن تزايد دور الدولة فى إقامة وتسيير وإدارة كل المرافق الخدمية التقليدية وغير التقليدية يشكل عبئا ثقيلا على مواردها وميزانياتها العامة.

ولاجدال كذلك فى أن نهوض الوقف الخيرى فى تمويل تسيير

وإدارة بعض هذه المرافق يخفف العبء المشار إليه عن موارد وميزانية الدولة، ويحد ولو نسبيا من ظاهرة تزايد الانفاق العام.

ج- الانعكاسات الايجابية للوقف على أدوات المالية العامة للدولة:

يعالج علم المالية العامة ثلاث موضوعات رئيسية، يطلق عليها البعض عناصر علم المالية العامة ويطلق البعض الآخر عليها أدوات علم المالية العامة، وأيا كانت التسمية فإن هذه العناصر أو الأدوات هي: الانفاق العام والايادات العامة والميزانية العامة، وقد أصبحت هذه الأدوات تلعب دورا بارزا في المالية الوظيفية أو المعوضة أو الحديثة، فالنفقات العامة مثلا لم تعد أداة لتسيير المرافق العامة التقليدية كسابق شأنها، بل أصبحت أداة يمكن استخدامها أو توظيفها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، فاقامة البنية التحتية للمرافق العامة يمكن اعتبار الانفاق العام فيها أداة لجذب الاستثمار ورفع الدعم عن بعض سلع الاستهلاك، ويمكن اعتباره كذلك أداة للتحويل إلى اقتصاد السوق ... وهكذا الحال في كل أنواع النفقات العامة وفي كل مصادر الايرادات العامة من ضرائب ورسوم وقروض ومنح عامة وضمن عام فإنها جميعها أضحت تستخدم كأدوات لتحقيق أهداف معينة بما يتناسب وطبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة وكل ذلك؛ يتم من خلال ميزانية الدولة، بل إن الموازنة العامة للدولة في حد ذاتها قد أصبحت هي الأخرى أداة من أدوات مالية الدولة، فالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي إحدى أدوات السياسة المالية للدولة.

والوقف من حيث كونه مصدراً دائماً لتمويل بعض الجهات والمرافق الخدمية يمكن أن تكون له انعكاسات ايجابية على أدوات المالية العامة على النحو التالى:

اولاً: انعكاساته الايجابية على الانفاق العام

قدمنا أن الوقف قد يكون أهلياً وقد يكون خيرياً، وفي الأول يقف الواقف ماله أو بعض ماله على نسله وذريته وأقاربه، وفي هذه الحالة يضمن الموقوف عليهم مصدراً ثابتاً ومستمراً للايراد، وقد يقول قائل: إنهم بدون الوقف وعن طريق الميراث كانوا سيحصلون على هذا المال، والجواب: إن ذلك مشكوك فى صحته وفى استمراره، أما أنه مشكوك فى صحته فلأن الواقف قد يبيع ماله أو ينقل ملكيته بأى صورة أخرى إلى الغير، وأما أنه مشكوك فى استمراره فلأن الوارث الأول قد يبيع نصيبه فى الميراث ويترك ابناءه وأحفاده عالة يتكففون الناس، لكن الجميع وعن طريق الوقف لا يستطيعون اجراء أى تصرف ناقل للملكية المال الموقوف بصفة مؤبدة بعد لزوم الوقف.

وعلى ذلك فان، الوقف الأهلى يحفظ على الواقف وعلى اقاربه المال مابقى هذا المال ومابقى المستحقون للوقف، ومن المعلوم أن الواقف يجوز له أن يشترط لنفسه كل أو بعض منافع الوقف حال حياته، أو يشترط لنفسه النظارة عليه أيضاً حال حياته، وقد يكون فى الوقف درءاً لمخاطر الحاجة عن الواقف فى أواخر حياته.

ولما كان الوقف على النحو المتقدم يضمن للواقف وذريته دخلاً

ثابتا ومستقرا على مدى الزمن الطويل القادم بعد لزومه، لذا فانه قد ينعكس ايجابا على حجم النفقات العامة التحويلية المتمثلة فى معاشات الضمان الاجتماعى والمساعدات والمنح التى تقدمها الدولة لمواطنيها الفقراء.

كذا الحال فيما لو كان الوقف خيرا على الفقراء والمساكين، حيث يضغط ريعه من حجم النفقات التحويلية التى يمكن للدولة أن تقدمها لهم فيما لو لم يحصلوا على هذا الريع ... أما لو كان الوقف خيرا على إحدى جهات النفع العام فانه يمكن استخدام الريع الناتج عنه فى عمليات التجديد والتحديث والتطوير للجهة الموقوف عليها فضلا عن إمكانية استخدامه فى تسيير هذه الجهة، وذلك بما يغنى الدولة عن اجراء النفقات العامة اللازمة لتجديد وصيانة وتسيير وإدارة هذه الجهات أو المرافق العامة.

ثانيا: انعكاساته الايجابية على موارد الدولة العامة:

لاشك أن الوقف حين ينعكس ايجابيا على الانفاق العام بضغطه، فانه وبالتبعية سوق ينعكس على الموارد العامة فى مجملها بالوفرة وإحداث فائض لها فى ميزانية الدولة، وهو الأمر الذى قد ينعكس وبالتبعية على العبء الضريبى الفردى والقومى، حيث لن تقوم لدى الدولة حاجة لفرض مزيد من الضرائب والرسوم لمواجهة الانفاق العام المتزايد على افتراض الغاء دور الوقف فى ضغط حجم هذا الانفاق، بل ربما يكون هناك مبرر قوى عند وجود الوقف، وأداة لدوره فى ضغط حجم الانفاق العام، لخفض العبء الضريبى عن كاهل المواطنين. وفى هذه الحالة فان الوقف يمكن ان يؤدى دورا غير مباشر

فى الادخار والاستثمار الخاص.

ثالثا: انعكاسات الوقف على التمويل بعجز الميزانية:

إن الوقف وقد أدى دوره فى خفض حجم الانفاق العام، فانه لن تقوم لدى الدولة حاجة فى تمويل بعض نفقاتها العامة تمويلا تضخميا أو عن طريق إحداث عجز فى ميزانيتها العامة، حيث وجد لديها فائض فى الموارد أو على الأقل استطاعت مواردها العادية أن تنطى حجم انفاقها المطلوب على المرافق العامة الأخرى غير الموقوف عليها.

وفى هذه الحالة فان الوقف قد يؤدى كذلك إلى احداث اثر غير مباشر على خفض حدة التضخم فى المجتمع، وإلى زيادة الدخل الحقيقية للأفراد.

رابعا: أثر الوقف فى تخصيص الموارد:

تعنى قاعدة التخصيص: توجيه ايراد أو إيرادات معينة كمصادر لتغطية انفاق أو وجوه انفاق معينة، ومقتضى اعمال هذه القاعدة على إطلاقها أن تفقد ميزانية الدولة المرونة المطلوبة لها، حيث يصعب فى ظل اعمال هذه القاعدة نقل فائض مصروفات أحد أبواب الميزانية لتغطية عجز باب آخر فيها، وفضلا عن أن التخصيص قد يصاحبه الاسراف أو التقدير فى مصروفات بعض أبواب الميزانية وذلك تبعا لحجم النفقات العامة المخصصة. لذا فان الموازنات العامة للدول كثيرا ما تهجر قاعدة التخصيص إلى قاعدة عدم التخصيص، بمايعنى أن تكون كل موارد الدولة موجهة لتغطية كل أبواب نفقاتها العامة، وإن كانت الميزانيات لاتخلو أحيانا من

إعمال قاعدة التخصيص على النحو المشار اليه.

وإزاء إعمال هذه القاعدة فإن المشرع الإسلامى الحنيف
كانت له رؤيتان بالنسبة لانفاق حصيلة الصدقات، حيث عمد إلى
تخصيص انفاق حصيلة صدقة الفرض وهى الزكاة لثمانية طوائف من
المستحقين على سبيل الحصر، أوردتهم الآية الكريمة من قوله تعالى
فى سورة التوبة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ
وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ
وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ وبذلك انتفى عن
الزكاة كونها مورداً مالياً عاماً للدولة من جهة انفاق الحصيلة، وإن
كانت تتسم بالعمومية المادية والشخصية من جهة التحصيل
والاستحقاق.

أما بالنسبة للصدقات الجارية ومنها الوقف، فإن المشرع
الإسلامى قرأنا كان أو سنة أو اجماعاً لم يجعل للمال الموقوف
مستحقين معينين، كما لم يشترط انفاقه على فقراء أو جهات بلد
الوقف شأن صدقة الفرض وبعض أنواع الصدقات المندوبة الأخرى،
ونرى أن المشرع بهذا المسلك قد أكسب الوقف مرونة فى أداء اغراضه
وأهدافه.

غير أننا نلاحظ أن إعمال قاعدة عدم التخصيص فى الوقف
إنما يستهدف منح الواقف حق اختيار الجهة أو المستحقين لوقفه، دون
اجباره فى الوقف على جهة معينة أو مستحقين معينين، فإذا تم له
ذلك ولزم الوقف بالنسبة له، فإنه يجب احترام شرطه، وعدم انفاق
ريع وقفه على غير من عينهم فى حجة الوقف، بحيث إن ناظر

الوقف يضمن ماقد يحصل عليه الغير من ريع الوقف بالمخالفة لشرط الواقف.

كما أننا نلاحظ أن قاعدة عدم التخصيص لاتقيد الواقفين عند توافق ارادتهم فى الوقف على جهة أو جهات معينة، فلو أنهم وفى مجموعهم قد توافقت إرادتهم فى الوقف مثلاً على معهد القلب واستأثر هذا المعهد وحده بمعظم الاوقات الخيرية، فليس هناك مايمنع من ذلك ويجب احترام شرط واردة كل واقف، بحيث يخصص ريع كل وقف للجهة التى عينها الواقف.

ونحن نقترح فى سبيل تنظيم الأوقاف الخيرية أن تحدد الدولة عددا من الجهات التى ترى أن المواطنين أكثر تعاطفاً معها وأكثر استجابة للوقف عليها مثل طلاب العلم بالأزهر الشريف، ومراكز علاج وجراحات القلب والكبد والاورام والغسيل الكلوى وغيرها وأن تدعو القادرين من المواطنين على الوقف لصالح هذه الجهات وأن تنشئ بكل جهة ادارة محدودة لادارة مايتم وقفه عليها، وعلى أن تتحمل الدولة رواتب هذه الادارة، وعلى أن يوجه ريع الوقف بالكامل للانفاق منه على الجهة الموقوف عليها، بعد خصم نفقات الصيانة فقط للمال الموقوف، وذلك حتى لايتحول الريع إلى كلاً مباح لجهة إدارته، وحتى يصل إلى الواقف ثواب أكبر حصة من ريع وقفه، ولأمانع من دراسة هذا الاقتراح وتطوريه بما يتفق ومتطلبات التنفيذ.

البند الثانى: الآثار الاقتصادية للوقف:

لاشك أن للوقف آثارا إقتصادية تتصل بالنشاط الاقتصادى

العام والخاص على حد سواء، وسوف نعنى فى هذا البند ببحث أثر الوقف على كل من الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى وسوف نعنى من بين آثار الوقف على وجه الخصوص بما يلى:

١- أثر الوقف على عدم تفتيت الثروة:

قد يؤدى نظام الارث فى الشريعة الاسلامية من الجهة الاقتصادية البحتة إلى تفتيت الثروات بعد جيل أو جيلين من موت المورث الأصلى لكل تركة، وقد ينتج عن ذلك خلق كيانات اقتصادية هشة أو هزيلة، وقد تلاقى المشرع الاسلامى الحنيف هذا الأثر بأن اعتبر نصيب كل وارث فى التركة هو الحد الأدنى من التراكم الرأسمالى الذى ينطلق به نحو التنمية والاستثمار لتوسيع نطاق ملكيته، ثم أباح له عددا من المصادر خلاف الميراث لإكتساب الملكية، وقد تغيا المشرع الاسلامى الحنيف فى تقديره لنصيب كل وارث ولفرائض الميراث فى مجموعها تحقيق العدل المطلق بين الورثة، ومساندة كل وارث فى بدء نشاطه الاقتصادى بما حصل عليه من نصيب من تركة مورثه، حتى إذا ما دعاه المشرع بعد ذلك إلى السعى والضرب فى الأرض بما يناسبه من وسائل كان عنده التراكم الرأسمالى المطلوب لبدء النشاط.

ولسنا الآن فى مقام تقييم نظام الإرث فى الشريعة الإسلامية أو فى القوانين الأخرى المعاصرة، وإنما نحن نقرر حقيقة أشرنا إليها والملاحظة خير دليل عليها وهى أن نظام الإرث قد يؤدى إلى تفتيت الثروات وإلى خلق كيانات إقتصادية هشة عند أولئك نفر الكسالى

الذين لم يستوعبوا مقاصد التشريع الاسلامى من الميراث.

وينهض نظام الوقف فى أحد مقاصد تشريعه بدرء مخاطر تفتيت الثروات والإبقاء على الكيانات الاقتصادية القوية، فالوقف بما يعنيه من قطع التصرف فى رقبة المال الموقوف، ومن حيث كونه اسقاط الملك بلاقته لأحد إلا إلى الله تعالى على وجه القربى، فانه وكما قدمنا لا يجوز بيع عينه أو ميراثها أو هبتها أو اجراء أى تصرف ناقل للملكية عليها، إلا بغرض استبدال مايتلف منها بما يماثلها من الأعيان الجديدة الصالحة للاستعمال والاستغلال.

نعم يجوز فيه ميراث المنفعة وعاريتها وهبتها سواء بذاتها أو ببدلها اذا لم يخالف ذلك شرط الواقف، أما عين الوقف فهى على حكم ملك الله تعالى ... ومن هنا فان الوقف يعد بمثابة أداة لعدم تفتيت الثروة والحفاظ على الكيانات الاقتصادية القوية، وخلق التراكمات الرأسمالية التى لو أحسن استغلالها لأحسن الناس بمزايا الوقف.

إن الوقف يمكن أن يكون بديلا مقبولا عن الحجر بالنسبة للسفيه والمعتوه والمجنون ومدمن المخدرات، كما يمكن أن يكون أداة لصون التركة عند من يخشى على أولاده الفاقة بعد وفاته لصغرهم أو لانحرافهم، حيث يمكنه وقف أصوله الرأسمالية على ذريته بما لا يخالف أحكام فرائض الله فى الميراث، فينال ثواب الصدقة الجارية ويحفظ ماله على من يحب من ذريته وأحفاده.

ولا يقتصر دور الوقف فى عدم تفتيت الثروة على منع التصرف

فى رقبتهأ، وإنمأ ىتمد إلى المأفظة على الأصول الرأسمألة للمأل الموقوف وضمان بقاءه لأطول فترة زمنية ممكنة، واستبداله بغيره عند تعذر الانتفاع به، وقد تقدم لنا فى المأور الأول أن الفقهاء قد جعلوا لعمارة الوقف الأولوة فى الاتفاق من عأنده وربعه، بهدف المأفظة على أصوله الرأسمألة.

٢- أأر الوقف فى إعأدة توزيع الدأل القومى:

أشير عملية التوزيع الأولى للدأل القومى إلى أصول كل عنصر من عناصر الانتأ (الموارد الطبعية والعمل ورأس المأل والتأظيم) على نصيبه من مشاركته فى العمليات الانتأجية، وينتج غالبأ عن عملية التوزيع الأولى للدأل القومى تفاوت بين الأفراد فى الدأول ومن ثم فى المأذرات وفى تراكم الثروات، وهو الأمر الذى يؤدى إلى ظهور النظام الطببقى فى المجتمعات، ويمرور الزمن وتوالى عمليات التوزيع الأولى للدأل القومى يتزايد التفاوت بين طبقات المجتمع.

وتعمد الدول من ألال المالية الوظيفية أو المعوضة إلى استخدام أدوات مألتهأ العامة من الاتفاق العام والضرائب والرسوم والثن العام إلى ما يعرف بعملية إعأدة توزيع الدأل القومى، وعلى سبيل المثال فإنها وعن طريق الضرائب تقأطع جزءأ من دأول أو ثروات الطبقات القأطرة على الدفع، ثم أأول هذا الجزء عن طريق نفقاتها العامة إلى الطبقات الفقيرة أو مأدودة الدأل إما فى صورة إعانات نقدية أو أأدمات مجانية.

غير أن الضريبة وحتى تؤدي دورها فى عملية إعادة التوزيع المنشودة تحتاج إلى عدد من المقومات الأساسية مثل الوعى الضريبى والبيئة الضريبية الصالحة التى يشعر فيها الممول بالفخر والرضا حين يدفع الضريبة، والتى يرى فيها مردود الضريبة وقد انعكس على زيادة وتحسن أداء الخدمات فى المجتمع وهى مقومات قد لا تتوفر فى الدول المتخلفة ضريبيا.

وبأتى الوقف من القادرين وأصحاب الثروات على جهات النفع العام والفقراء والمساكين، لينهض بعملية إعادة توزيع الدخل القومى لصالح هذه الجهات، فالجهة ذات النفع العام من مساجد ومستشفيات ودور العلم والتأهيل وغيرها، وقد ضمن لها الوقف مصدر تمويل دائم، حين تستمر وبكفاءة فى أداء رسالتها وخدماتها للناس بدون مقابل، فإن الخدمة والنفع المجانى الذى تقدمه لكل فرد، إنما هو حقيقته وواقع أمره معادل لقدر من النقود كان المستفيد بالخدمة سوف يدفعه عند طلبه اياها من جهة أخرى غير موقوف عليها، لولم تكن الجهة الموقوف عليها موجودة وهو بتوفيره لثمن الخدمة أو المنفعة المجانية كأنه قد حصل على هذا الثمن من ريع الوقف.

الوقف إذن يمكن أن يكون أداة مقبولة عن الضرائب فى الدول المتخلفة ضريبيا فى إعادة توزيع الدخل القومى، خاصة وأن الضريبة ينعدم فيها الوازع الدينى خلافا للوقف المنطقوى على معنى الصدقة الجارية، إضافة إلى أن الضريبة ومن وجه نظر الممول قد يصاحب فرضها أو تحصيلها نوع من الغلو والتعسف بما يغرى الممول على

تجنبها أو التهرب منها، وذلك أيضا خلافا للوقف الذى هو صدقة جارية والذى لا يقدم عليه الواقف إلا بوازع من دينه أو من إنسانيته أو من مصلحته فى بعض الأحيان ... ومن هنا فان الوقف قد يفضل الضريبة كأداة لاعادة توزيع الدخل القومى.

أضف إلى ذلك مال الوقف من دور فعال فى تحقيق التكافل الاجتماعى بين الافراد، وفى ضمان حد الكفاية للطبقات منعمة أو محدودة الدخل.

٣- أثر الوقف فى حجم الانتاج القومى:

من المعلوم أن ريع الوقف سواء كان أهليا أو خيريا يتوجه إلى مستحقين يتزايد لديهم الميل الحدى للإستهلاك، ومن المعلوم كذلك أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الفعلى، ومن المعلوم أيضا أن حجم الانتاج يتوقف على مستوى الطلب الفعلى، أى على الانفاق الكلى على سلع الاستهلاك وأموال الاستثمار.

والوقف إذا أحكم تنظيمه يمكن أن يكون جزءا هاما من مكونات الطلب الفعلى لأنه يؤدي إلى زيادة طلب مستحقيه على سلع الاستهلاك وربما سلع الاستثمار (الانتاج) كذلك.

وكقاعدة عامة خاصة فى الدول الاسلامية وهى كلها من الدول النامية التى يقل فيها مستوى النشاط الاقتصادى عن مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج المتاحة لديها (من الأرض ورأس المال والعمل)، كقاعدة عامة فان زيادة الطلب الفعلى فى هذه الدول تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، خاصة إذا كان الجهاز الانتاجى لدى

هذه الدول يتمتع بقدر من المرونة أى القدرة على تنقل عناصر الانتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

والسؤال الذى نطرحه ونحاول الاجابة عليه هو: كيف يؤدى انفاق ريع الوقف الى زيادة الناتج القومى؟ وأقول: بأن الوقف إن كان خيريا على جهات النفع العام لدعم رسالتها وتحسين خدماتها فانه يعد نوعا من الاستثمار فى البشر، حيث يؤدى وبطريق مباشر إلى تكوين مايعرف برأس المال الإنسانى، فخدمات التعليم والتدريب والصحة والثقافة ورعاية المعاقين وتأهيلهم، ورعاية وتأهيل الأحداث والمسجونين ومصحات الإدمان وغيرها من الخدمات التى تؤديها الجهات الموقوف عليها، والتى من المفترض أن يكون الوقف مصدرا لتمويلها تؤدى إلى التنمية البشرية أى إلى إكساب الطبقات العاملة الفقيرة الصحة والخبرة والمهارة بصفة دائمة ومستمرة، ومعلوم أن الانتاج لايتوقف فقط على مافى حوزة المجتمع من رأس المال العينى أو المادى، وإنما يتوقف كذلك وربما بدرجة أكبر على العامل الماهر المشمول بالرعاية والخدمات الاجتماعية.

ونحن لانتجاوز الواقع إذا قلنا: بأن الانسان هو أساس التقدم والرقى وهو ايضا السبب المباشر فى التخلف والفقر، وقد ادركت الدول المتقدمة ذلك ورصدت المبالغ الطائلة للتعليم والتثقيف والتدريب والصحة والرعاية الاجتماعية فخلقت بذلك أجيالا من البشر قادرين على العطاء راغبين فيه فنهضوا بلادهم وسادوا دنياهم وتفوقوا على غيرهم.

وتستطيع الاوقاف الخيرية أن تتضافر مع الدول فى إحداث

التنمية البشرية المطلوبة، خاصة ونحن مقبلون على عالم سوف تستأثر فيه الدول المتقدمة بالصناعات غير الملوثة للبيئة أو الضارة بصحة الإنسان لديها، وسوف تنقل بارادتها الى الدول المتخلفة الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات التحويلية كالحديد والصلب والالومنيوم وغيرها والصناعات البتروكيمياوية وغيرها.

إن الوقف الخبير لا يتبغى أن ينظر إليه على أنه مال مهدر يستحوذ الناظر عليه على معظمه بما لا يبقى للجهة الموقوف عليها منه إلا النذر اليسير، وإنما يجب استغلاله استغلالا اقتصاديا في التنمية البشرية، وسوف نولى العلاقة بين الوقف والاستثمار في البشر مزيدا من العناية في المحور القادم.

أما إذا كان الوقف أهليا على شخص أو أشخاص معينين، فانه فضلا عن أثره المباشر في إعادة توزيع الدخل لصالح مستحقيه، بما يعنى زيادة دخولهم الفعلية وقدرتهم على الاستهلاك والادخار، يؤدي إلى أثر آخر غير مباشر وهو زيادة الانتاج عن طريق مبدأ مضاعف الاستثمار ومبدأ معجل الاستثمار.

ولكى نتعرف في ايجاز غير مخل على مبدأى مضاعف ومعجل الاستثمار يلزمنا أولا التعرف والتفرقة بين الاستثمار الذاتى أو المستقل والاستثمار المولد أو المشتق أو التابع، حيث ترتبط فكرة المضاعف بالنوع الأول على حين ترتبط فكرة المعجل بالنوع الثانى^(١).

(١) راجع: لمزيد من التفصيل: أ.د. السيد عبد المولى - المالية العامة - دار الفكر العربى، ص ١٦٤ - ١٧٣.

أما الاستثمار المستقل فانه ينشأ نتيجة لتراكمات رأسمالية مستقلة عن مستوى دخل المستثمر، بينما ينشأ الاستثمار التابع مرتبطا بزيادة الطلب الكلى على سلع الاستهلاك وكنتيجة لزيادة دخول الطبقات التى يتزايد لديها الميل الحدى للاستهلاك.

وبالمثال يتضح المقال: لنفترض أن شخصا ماتراكم لديه قدر من رءوس الأموال من أى مصدر، واتخذ قراره باستثمار رأسماله، فاقام خطا لانتاج الف وحدة من الملابس الجاهزة مثلا وهو القدر الذى كانت مستويات دخول المستهلكين لهذا النوع من الملابس تسمح باستيعابه بدون احداث فائض أو مخزون سلعى لديه ولنفترض أن الدولة قررت منح الموظفين أربع علاوات دورية مرة واحدة، بما ترتب عليه ارتفاع الدخل والمقدرة الشرائية لهم ومن ثم زيادة الطلب على منتجات هذا المصنع إلى الضعف، إن صاحب المصنع سوف يفكر جديا فى إقامة خط إنتاج ثان وثالث طالما أن الطلب يتزايد وطالما أنه يجد سوقا لمنتجاته، وهنا نقول: بأن خط الانتاج الأول استثمار مستقل، فى حين أن خط الانتاج الثانى استثمار مشتق أو تابع، حيث ماكان له أن يتم بدون زيادة الطلب الكلى الناتج عن زيادة مستوى دخول الأفراد (المستهلكين).

ومن ناحية أخرى فان الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية، تؤدى إلى زيادة مماثلة فى الطلب على السلع والخدمات الانتاجية (المواد الأولية وخدمات العمل) وهو الأمر الذى يدفع منتجوا السلع الانتاجية إلى مزيد من الاستثمارات التابعة أو المشتقة.

والسؤال المطروح هو: كيف تؤدي عملية اتفاق ريع الوقف إلى زيادة الانتاج من خلال مبدأى المضاعف والمعدل ... وللإجابة نقول، لنفترض أن ريع الوقف فى كل عام هو مبلغ مليون جنيه، إن هذا المبلغ يحصل عليه فى الغالب طوائف من الناس يغلب لديها الميل الحدى للاستهلاك عن الميل الحدى للادخار، ولنفترض أن المبالغ المخصصة للاستهلاك تدور فى العام الواحد أربع دورات، إن مبلغ المليون جنيه (ريع الوقف) الذى يمثل الاتفاق الأولى للوقف سوف يحصل عليه منتجو السلع الاستهلاكية بالكامل، وهم بدورهم سوف يتفقون نسبة من هذا المبلغ لشراء خدمات العمل والمواد الأولية اللازمة لتشغيل مشروعاتهم ولتكن هذه النسبة مثلاً ثلاثة أرباع المليون جنيه، وهذه النسبة كما ذكرنا سوف يحصل عليها العمال فى صورة أجور، ومنتجو المواد الأولية فى صورة أثمان لمنتجاتهم، فإذا كان الميل الحدى للاستهلاك عندهم كذلك هو ثلاثة أرباع دخولهم فانهم سوف يتفقون ما يعادل مبلغ ٥٦٢.٥ الف جنيه على السلع الاستهلاكية، وهذا المبلغ الأخير سوف يحصل عليه المنتجون ليستثمروا ثلاثة أرباعه كذلك فى شراء خدمات العمل والمواد الأولية وهكذا تستمر عمليات الاستثمار موجة بعد موجة بفعل مضاعف الاستثمار، فينشط ويزداد الانتاج بفعل الاتفاق الأولى لريع الوقف، ويلاحظ أنه كلما كان الاتفاق الأولى لريع الوقف على الاستهلاك كبيراً كلما كبر حجم المضاعف، وكلما كان هذا الاتفاق مستمراً، كلما زادت فاعلية الوقف فى زيادة الانتاج بفعل مضاعف الاستثمار.

أما أثر إنفاق ريع الوقف فى زيادة الانتاج من خلال معجل الاستثمار، فيمكن إدراكه من حيث ان الزيادات المتتالية لانفاق مستحقى الوقف فى الطلب على السلع الاستهلاكية، سوف يعقبها حتما زيادات متتالية مماثلة على الاستثمار، حيث تتحول بمقتضاها النسب التى كان المنتجون يدخرونها من الموجات المتتالية للانفاق الأولى لريع الوقف إلى استثمارات مشتقة ويعبر عن العلاقة بين الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية والزيادة فى الاستثمارات المشتقة بمبدأ معجل الاستثمار.

ومما يعظم من أثر الوقف فى زيادة الانتاج من خلال مبدأ معجل الاستثمار، أن ريع الوقف لا ينقطع، حيث يعد التأبيد من شروط الوقف، وبالتالي فان للمنتجين أن يتوقعوا استمرار الطلب بل واستمرار الزيادة فيه، ليكون ذلك دافعا لهم على الاستثمار المستقل والاستثمار المشتق معا.

٤- أثر الوقف فى حفز وتشجيع الاستثمار:

لقد كان الوقف الخيرى وما يزال يؤدي دورا فاعلا فى اقامة وصيانة البنية الأساسية أو التحتية للمجتمع من طرق وقناطر وجسور ودور علم وعبادة وغيرها من مرافق البنية الاساسية أو ما يعرف برأس المال الاجتماعى التى لا وجود للاستثمار بدونها، والتى تكون عامل جذب للاستثمار مع وجودها.

المحور الثالث

دور الوقف فى التنمية الاجتماعية

إن التنمية الاجتماعية تعبير يتسع لكل ما من شأنه رفع مستوى التقدم العلمى والثقافى والصحى والعمرانى والحضارى ومستوى المعيشة لمواطنى الدولة المعنية بالتنمية، وذلك من خلال رصد المزيد من الإنفاق الهادف إلى تكوين رأس المال الإنسانى، حيث يعد الإنسان محور ومناطق وغاية هذه التنمية.

ولم تعد التنمية الاجتماعية نوعاً من الترف الدولى، وإنما هى لازمة لأى تنمية اقتصادية، فالآلة إذا وجدت بدون انسان صحيح قادر على تشغيلها وصيانتها واستغلالها، فلا قيمة لوجودها، فكل منهما لازم للآخر ومكمل له.

الوقف والاستثمار فى البشر:

إن التقدم العلمى المذهل الذى نعاصره يتطلب نوعاً من الاستثمار فى البشر بما لم يتطلبه أى عصر سابق، فأجيال الكمبيوتر التى لا يمر العام الواحد إلا بمولّد جيلين أو ثلاثة منها، والأنترنت الذى أصبح لغة العصر، والصناعات الالكترونية فوق المتقدمة، وصناعات ما بعد التصنيع، نماذج من مجالات النشاط التى لم يعد للانسان التقليدى مجال فيها، حيث تحتاج إلى عمالة فائقة المهارة مستوعبة لأحدث وسائل التقنية.

وما لم ترصد الدول النامية المزيد من الاتفاق للتعليم والتثقيف والتدريب والتأهيل، والرعاية الاجتماعية للإنسان لديها نفسياً وصحياً وبدنياً وعقلياً وروحياً واجتماعياً، بما يخلق الاستقرار لديه، وبما يوجد عنده حب العمل والحياة، فإنها بذلك تكون قد أثرت العاجل على الآجل، وهى لن تقطف فى النهاية إلا ثمار التخلف، وتعميق التبعية للغير.

إن الدور الحالى للإنسان فى الدول النامية، قاصر على استخدام ما ينتجه الغير له من سلع وخدمات، فلماذا لا يكون له دور فى إنتاج ما يستهلكه، إن هذا الدور لن يأتى من فراغ، ولن يوجد بين عشية وضحاها، وإنما يحتاج إلى سنوات طويلة من الإعداد والمثابرة، إن عقل الإنسان وتكوينه النفسى والبدنى، لا يخضعان فى توفيرهما لقوى السوق من العرض والطلب، وإنما يبدأ إعدادهما من لحظة أن يكون الإنسان جنيناً فى رحم أمه، بالعناية بصحة الأم، ثم لا بد من تعهد الإنسان بتوفير المزيد من الرعاية له من لحظة ميلاده مروراً بطفولته ثم شبابه ورجولته وكهولته، والارتقاء به وبمعارفه ومداركه فى كل مرحلة سنية من هذه المراحل.

إن عقل الإنسان وهو ذلك الجزء من جسمه الذى يتم له من خلاله، الاختيار بين البديلات وهو الأمانة التى أبت السماوات والأرض والجبال أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان كما ذكرته الآية القرآنية الكريمة: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾، وهو النعمة التى تميزه بالحس والادراك عن

سائر كائنات الوجود الأخرى، وهو إحدى الكليات الخمس التي استهدف التشريع الإسلامى رعايتها وتنميتها والتي يعد التقصير فى رعايتها خيانة للأمانة.

وقد تغيا المشرع الإسلامى الحنيف بنظام الوقف تنمية رأس المال الإنسانى، واقفا كان أو موقوفا عليه أو مستفيدا بالوقف ذلك الإنسان الذى شرع الوقف لرعاية صالحه فقد شرع الوقف ليكون عنصر إطمئنان وأمان للواقف من:

١- تنكر الناس له فى شيخوخته حيث يمكنه وقف ماله أو بعض ماله وأن يشترط لنفسه منفعة الوقف طيلة حياته ثم تنتقل إلى من يحددهم من بعده.

٢- ومن غدر الزمان بصغاره حيث يمكنه أن يقف عليهم بعض أو كل ماله فيقطع بذلك أى تصرف ناقل للملكية فيه، ويحتفظ لهم ولذريتهم بهذا المال.

٣- ومن الإهانة والصغار بين الناس حين يتعرض للحجر عليه لسفه أو عته حيث يكون الوقف بديلا عن إجراء الحجر عليه.

كما شرع الوقف ليكون أيضا عنصر أمان وإطمئنان للموقرِف عليه إن كان معينا حيث يضمن مصدراً دوريا للدخل من ريع الوقف، يتمكن من خلاله رسم خطته وبرامجه المستقبلية.

كما شرع الوقف ليكون مصدر تمويل دائم لجهات النفع العام، لضمان استمرار هذه الجهات فى أداء رسالتها، دون أن تتعرض

لمخاطر التوقف لنقص التمويل أو تأخر الاعتمادات المالية من الدولة، ولنا فى هذا الصدد أن نشير إلى بعض النماذج والأمثلة:

أ- لقد ضمن الوقف ولسنوات طويلة عمارة الكثير من المساجد واستمرارها فى نشر رسالة الإسلام الصحيحة، وقد شاهدنا ماحل بالكثير منها نتيجة استيلاء الدولة على أوقافها.

ب- لقد ضمن الوقف للأزهر ولمئات السنين استمراره فى نشر رسالة التنوير والعلم لطلاب من كافة بقاع الأرض، ما كان يتسنى للكثير منهم مواصلة الدراسة فى الأزهر لولا ماكان يعرف بالجرابة التى كان يحصل عليها طلاب الأزهر، ولو كانت أوقاف الأزهر قائمة وقت كتابة هذا البحث ما كان يمكن أن يتهدد الطلاب الأندونيسيين وغيرهم من طلاب دول جنوب شرق آسيا، خطر التوقف عن الدراسة بالأزهر والعودة إلى بلادهم لعجز أسرهم عن دفع نفقات إيفادهم إلى مصر، لما حل ببلادهم مؤخرا من كوارث مالية، ولما كانوا فى حاجة إلى إصدار صيحات استغاثة مطالبين فيها باعانتهم على مواصلة الدراسة وتلقى العلم بالأزهر، حتى لايقطعوا دراستهم ويعودوا إلى بلادهم، والأمر من وجهة نظرنا لايتصل فقط بطائفة من الطلاب، وإنما يتصل برسالة العلم فى الأزهر التى أدى إلغاء الوقف عليها إلى الانتقاص الجسيم منها، كما يتصل كذلك برسالة العلم فى مختلف جهاته ومعاهده.

ج- وعلى نحو ماقدمنا فانه يمكن للوقف أن يلعب دورا فاعلا فى التمويل المستمر لجهات العلاج باهظ التكاليف مثل مراكز القلب

ومراكز الكبد ومعاهد الاورام، ومراكز الغسيل الكلوى وغيرها.

الوقف إذن سواء كان أهليا أو خيريا يتغيا تنمية الإنسان عقليا وصحيا وثقافيا إنه وبحق مصدر دائم لتمويل عمليات الاستثمار فى البشر.

الوقف ومعالجة مشكلة البطالة:

تعد البطالة من أعقد المشكلات الاجتماعية لمختلف دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، ويستطيع الوقف رفع مستوى تشغيل الأيدى العاملة كما وكيفا، فالوقف على مراكز التأهيل والتدريب يرفع مستوى مهارة العمال العاديين الذين يقل الطلب عليهم فى سوق العمل المحلى والدولى، ويؤهلهم بالتالى للانضمام إلى فئات العمالة الفنية التى يتزايد الطلب عليها.

والوقف من حيث احتياج الأموال الموقوفة إلى أعمال الصيانة والاشراف والادارة والرقابة، فضلا عن أعمال الخدمات الانتاجية والتوزيعية بها، يمكن أن يستوعب أعدادا من الأيدى العاملة ويسهم بالتالى فى الحد من ظاهرة (مشكلة) البطالة.

الوقف ورسالة المسجد:

إن المسجد فى نظر المشرع الإسلامى ليس دارا أو مكانا للعبادة فقط، وإنما هو بالاضافة إلى ذلك مكانا تنطلق منه الدعوة إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة، فهو ينهض برسالة التثقيف والتنوير ونشر الوعى الدينى السليم والصحيح، وقد ظل المسجد

قرونا طويلة من الزمان يؤدي هذه الرسالة بكفاءة واقتدار، كما كان للوقف الخيري دور فعال في دعم هذه الرسالة، وخلال الزمان الذي كان المسجد فيه ينهض برسالته، كان المجتمع ينعم بالكثير من القيم والمبادئ الاخلاقية والاجتماعية، التي انهار الكثير منها بعد أن غيب المسجد عن أداء رسالته ودوره، وبعد أن تم سحب البساط من تحته لفرشه تحت وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية الموجهة في بعض الأحيان.

إننا نرى أن لكل من المسجد ووسائل الاعلام الأخرى دوراً يمكن أن يؤديه في خدمة الدعوة الإسلامية، بحيث لا يغنى دور أحدهما عن دور الآخر، ومن الأفضل دائماً أن يكمل كل منهما الآخر ومن اللازم لاستمرار رسالة المسجد، ورفع كفاءتها تنظيم الوقف الخيري عليها بما يضمن أفضل الطرق لاستغلاله وحصول المساجد على ريع أوقافها كاملاً

المحور الرابع

المعوقات التي اعترضت وتعترض إداء الوقف لدوره في مصر

الوقف بين الفتح الاسلامى لمصر وحكم محمد على :

لقد ظل الوقف في مصر سواء قبل الفتح الاسلامى لمصر أو بعده، بأنواعه الثلاثة (الخيرية والأهلى، والمشترك) يؤدي دورا تزايدت أهميته وفاعليته ونطاقه بعد الفتح الاسلامى في تمويل التعليم والثقافة والعلاج وكثير من الاغراض الاجتماعية الأخرى، في العصور التي كان يخضع فيها من حيث إنشائه وإدارته واستبداله للمراجع من أقوال الفقهاء.

وإذا كان دور الوقف قد تراجع فيما نعتقد بداية من عهد محمد على باشا، الذي عمل جاهدا على ضم الأوقاف إلى ممتلكاته، إلا أن الوقف كمبادرات فردية ظل متواصل الدور، حيث لم يمنع طمع الحكام في أعيان الأوقاف، أو في ريعها الذي كان يتم أحيانا في الخفاء وأخرى في الجهر، لم يمنع الأفراد من الوقف، فقد كانت هذه الأطماع معوقات مؤقتة، سرعان ما يتصدى لها الفقهاء والرأى العام وسرعان ما تنوب أمام رغبة فعل الخير عند العامة من الناس، والتقرب بالوقف إلى الله عز وجل.

صدور القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ :

إلا أن الانتكاسة الحقيقية للوقف في مصر (من وجهة نظرنا)

قد بدأت مع بداية التنظيم القانونى له، فقد كانت تحكمه فى نشأته وإدارته، منذ الفتح الإسلامى لمصر وحتى صدور القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ القواعد الراجعة من المذاهب الفقهية الإسلامية عامة والمذهب الحنفى على وجه الخصوص.

وفى ١٧ يولية ١٩٤٦ صدر القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ونشر بالوقائع المصرية عدد ٦١ وعمل به من تاريخ نشره، وذلك بغرض تنظيم الوقف الأهلى فى المقام الأول، وقد اشتمل هذا القانون على اثنتين وستين مادة، تتعلق بكيفية وشروط إنشاء الوقف، وحالات الرجوع عنه، والتغيير فى مصارفه، والشروط العشرة التى يجوز للمواقف اشتراطها وتضمنها صيغة الوقف، وأموال البدل، وانتهاء الوقف واستحقاقه وقسمته والنظر عليه ومسئوليات الناظر ومحاسبته، وعمارة الوقف، وغير ذلك من الأحكام العامة.

إنشاء وزارة الأوقاف المصرية :

وكانت قد وقعت قبل هذا التاريخ محاولتان لتحويل ديوان الأوقاف إلى نظارة (وزارة)، الأولى وكانت فى عهد الخديوى اسماعيل الذى حول ديوان الاوقاف إلى نظارة عام ١٨٧٩، إلا أنه وبعد فترة زمنية وجيزة، وفى يناير عام ١٨٨٤ على وجه التحديد، ألغيت تلك النظارة، وصدر أمر عالى بذلك مؤداه: أنه لما كان الواجب أن تكون الأحكام المختصة بمسائل الأوقاف منطبقة على الأحكام الشرعية، فلا ارتباط لها بالنظارات، الموكول إليها النظر فى الأمور الادارية والسياسية.

أما المحاولة الثانية، فقد كانت فى ٢١ نوفمبر عام ١٩١٣، فقد تحولت مصلحة الأوقاف القائمة وقتئذ إلى نظارة (وزارة) حيث صدر أمر خديوى (من الخديوى عباس) جاء فى مادته الأولى: تنشأ نظارة للأوقاف يتولى ادارتها ناظر، يعاونه وكيل نظارة، وتحمل محل ديوان عموم الأوقاف، «بينما نصت المادة الثانية منه على تأليف المجلس الأعلى للأوقاف من الناظر بصفته رئيسا، ومن شيخ الجامع الأزهر ومن مفتى الديار المصرية، ومن ثلاثة أعضاء آخرين يكون تعيينهم من قبل الخديوى، بناء على طلب مجلس النظارة». وقد تولى أحمد حشمت باشا، ناظر المعارف وقتئذ، نظارة الأوقاف الجديدة^(١).

وقد كان تأليف المجلس الأعلى للأوقاف، على النحو المتقدم يمثل بداية العقوبات القانونية أمام الوقف، وبداية للتدخل القانونى فى الأحكام الفقهية المستقرة للوقف حيث ماذا يمكن أن نتوقع، فيما لو كان رأى شيخ الأزهر والمفتى مخالفا لرأى رئيس المجلس والأعضاء الآخرين، لأمر شرعى، ورجح الرئيس رأى الفريق المخالف وأخذ به رغم مخالفته لأحكام الشريعة؟

الحراسة القضائية على الوقف:

وقد كان يمكن للوقف الأهلى أن يستمر فى أداء وظيفته الاقتصادية والاجتماعية، حتى مع وجود وزارة الأوقاف، ومع وجود

(١) راجع: د. يونان لبيب رزق، معركة نظارة الأوقاف، الحلقة ٢٣٤ من الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، التى ينشرها مركز تاريخ جريدة الأهرام.

القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦، إلا أنه وفى ١٦ يوليو ١٩٤٨، صدر القانون الملتى المصرى (المعمول به حاليا) وقضى فى مادته رقم ٧٣١ بأنه يجوز قرض الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة فى الأحوال الآتية:

١- إذا كان الوقف شاعرا، أو قام نزاع بين تظاره، أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه، أو كاتت هناك دعوى مرفوعة يعزل التناظر، وكل هذا إذا تبين أن الحراسة إجراء لا يدمته للمحافظة على ما قد يكون للنوى الشأن من الحقوق، وتنتهى الحراسة فى هذه الأحوال، إذا عين ناظر على الوقف، سواء أكان يصقة مؤقتة، أم كان يصقة نهائية.

٢- إذا كان الوقف مدنيا.

٣- إذا كان أحد المستحقين مدنيا معسرا، وتكون الحراسة على حصته وحدها، إن أمكن قرزها ولو يقسمة مؤقتة، وإلا فعلى الوقف كله، ويشترط أن تكون الحراسة فى الحالين هى الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق الدائنين، بسبب سوء الإدارة التناظر أو سوء نيته.

وقد فتح موضوع الحراسة على الأوقاف الأهلية باب شر فى تهيبها وسرقتها خاصة فيما يتصل بآجر الخارس، وما حوله له القانون من تصرفات فى مال الوقف المقروض عليه الحراسة القضائية، واشترائط المشرع لعزل الخارس اتفاق ذوى الشأن جميعا وهو أمر لم يكن يتيسر فى كل الأحوال.

انتهاء الوقف الأهلى :

ولبت الأمر قد توقف فى شأن التدخل القانونى فى الوقف الأهلى عند هذا الحد بل إنه وعقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وصدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى ، فان الثورة قد رأت القضاء نهائيا على الوقف الأهلى ، لاكما يتردد من حرص الدولة على القضاء على نظام الاقطاع ، ومن تشابه ظروف بعض المستحقين للوقف ، مع ظروف الاقطاعيين الذين صدر المرسوم المشار إليه للقضاء عليهم ، فتلك مقولة لانعتقد بصحتها لسببين جوهرين هما :

أ- أن ملكية المستحقين للوقف قاصرة فقط على ملكية المنفعة دون العين.

ب- أن غالبية المستحقين للوقف الأهلى كانوا شبه معدمين.

ونحن نعتقد أن السبب الحقيقى لالغاء الوقف الأهلى فى مصر بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ هو أن السلطة الحاكمة وقتئذ وقد اعتزمت الاستيلاء على أموال من أسمتهم بالاقطاعيين ، فانها خشت من أن يتجنب بعضهم استيلاء الدولة على أمواله بوقفها على ابنائه وذريته أو على نفسه ثم ذريته من بعده ، وفى هذه الحالة فان الدولة لاتستطيع الاستيلاء على المال الموقوف ، حيث يصطدم ذلك مع القواعد الشرعية ، ويشير سخط الرأى العام عليها .

وأيا ماكان السبب ، فقد صدر القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢

مستهدفا تحقيق غرضين هما:

أ- تحرير مالهو قائم من الأوقاف الأهلية وقت صدوره، ورد ملكية هذه الأوقاف إلى الواقف إن كان حيا، وإلى ورثته إن كان ميتا كل بقدر حصته من الميراث، وهو مالم يتحقق عمليا حتى الآن فى غالبية الأوقاف الأهلية لأسباب ترجع فى معظمها إلى هيئة الأوقاف المصرية، التى لاتريد الافصاح أو الافراج عن حجج الأوقاف الأهلية الموجودة لديها، أو مساعدة المستحقين فى الوصول أو الحصول على ميراثهم من الوقف المنحل.

ب- منع انشاء الوقف على غير وجوه الخير والبر والنفع العام، وبهذا كانت النهاية التى أرادتھا الدولة للوقف الأهلى فى مصر.

التدخل القانونى فى الوقف الخيرى فى مص وأدواته:

لقد صدر عن المقتن المصرى فى شأن الوقف الخيرى مجموعة من القوانين، التى كانت لها انعكاسات سلبية عليه، وسوف نعننى فى هذا البحث بخمسة قوانين فقط نرى أنها عصفت بالوقف الخيرى، وأدت إلى احجام الناس عنه، بالاضافة إلى احتوائها على مخالفات صريحة لأحكام الشريعة الإسلامية وهى:

١- القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر، الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٢ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٤٢ مكرر فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٢، والمعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢

نوفمبر سنة ١٩٥٣ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر فى
١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣.

٢- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧
بتنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الصادر
بتاريخ ١٣ يوليه ١٩٥٧ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر
فى ١٣ يوليه ١٩٥٧.

٣- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن
تحديد الحد الأقصى للأوقاف الخيرية إذا كان للواقف ورثة الصادر
بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٠ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤ فى
١٦ فبراير ١٩٦٠.

٤- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١
بانشاء هيئة الاوقاف المصرية الصادر بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٧١
والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٣ فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٧١.

٥- قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم
العمل بهيئة الأوقاف المصرية الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٢
والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤١ فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٧٢.

وفى هذا المساق أيضا كان من بين القوانين التى عصفت
بالوقف الخيرى مايلى:

١- القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استبدال الأراضى
الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس.

٢- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ادارة أوقاف الاقباط الارثوذكس.

٣- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية.

٤- القانون ٤٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن انهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة.

وسوف يقتصر بحثنا على قوانين الطائفة الأولى، فى هذه المرحلة، ونأمل فى مرحلة لاحقة أن نبحت انعكاسات التدخل القانونى كاملا، على الوقف الخيرى فى مصر.

التغيرات التى أحدثتها قوانين الوقف على نظامه الشرعى:

القوانين المعنية الماثلة، فتحت الباب على مصراعية أمام التغيرات الآتية:

أ- استبدال أعيان الوقف بأعيان جديدة، وذلك بالمخالفة لرأى جمهور فقهاء الشريعة الاسلامية وما وضعوه من شروط للاستبدال.

ب- مخالفة الشروط المعتبرة التى وضعها الواقف فى حجة وقفه والمحفزة له على الوقف.

ج- تعديل المصارف التى رأى الواقف صرف الربح عليها، ليتم الصرف بناء على رؤية وزارة الأوقاف، وليس بناء على رؤية الواقف.

د- اسناد النظر (النظارة) على الوقف إلى وزارة الأوقاف.

هـ- اطلاق يد هيئة الأوقاف ووزير الأوقاف فى النظارة على الوقف.

هذه التغييرات القانونية، والتدخل السافر من جانب المقنن المصرى فى ادارة الوقف وشئونه، جعلت الناس يستشعرون أن مايتغيبوه من البر والخير بأوقافهم، لايتحقق، وأنهم حين يوقفون أموالهم، فكأنما يتنازلون عنها للدولة، وكان من مقتضى ذلك انتفاء الشعور الانسانى بعمل الخير، والاحجام عن الوقف، لا لأن الخير قد شح فى نفوس الناس، وإنما لأن الخير الذى يتغياه الواقف، لايتحقق بعينه وإنما لأن الدولة قد قضت على سلطان الارادة للواقف، وحقه الطبيعى فى استعمال ملكه.

تقسيم للبحث:

وسوف يتركز بحثنا حول ثلاثة مسائل جوهرية نأمل أن نبحثها من خلال ثلاثة مطالب وهى:

١- استبدال أعيان الوقف الخيرى بين أحكام الفقه الاسلامى والقوانين الماثلة.

٢- شروط الواقف بين أحكام الفقه الاسلامى والقوانين الماثلة.

٣- الحق المطلق الذى أقرته القوانين الماثلة لوزارة الأوقاف فى شئون الوقف.

المطلب الأول

استبدال اعيان الوقف وابدالها بين أحكام الوقف الاسلامى وقوانين الوقف

ابدل الواقف هو: أخراج العين الموقوفة، عن جهة وقفها ببيعها.

واستبدال الوقف هو: شراء عين أخرى تكون وقفا بدل العين الأصلية الموقوفة^(١).

لاحظ هنا عزيزى القارى الفرق بينهما، حيث سنحتاج إليه عند تناولنا لأحكام القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧.

مذاهب الفقه الاسلامى فى استبدال الوقف:

وقد اختلف الفقهاء اختلافا بينا فى استبدال الوقف، وإذا لم أخطئ الفهم فإن فقهاء الحنفية قد توسعوا إلى حد ما فى حالات جوازها، مع وضع الضوابط والشروط الخاصة بكل حالة، أما غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى، فإن موقفهم يتلخص فيما بين مضيق ومانع، وفى ايجاز غير مخل فى هذه القضية نقول:

صور الاستبدال فى المذهب الحنفى:

نقل ابن عابدين عن فقهاء المذهب الحنفى فى استبدال الوقف ثلاثة وجوه حددها بقوله: "الاستبدال على ثلاثة وجوه:

(١) د. على جمعة محمد - الوقف وأثره التنموى - أبحاث ندوة نحو دور تنموى للوقف وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية - الكويت مايو ١٩٩٣.

الأول: أن يشترط الواقف لنفسه أو لغيره (وذلك بأن ينص الواقف في حجة وقفه عند إنشاء الوقف فيقول: أرضى أو دارى هذه موقوفة على أن لى استبدال غيرها بها، أو على أن لى بيعها، وجعل غيرها وقفا بدلها).

الثاني: ألا يشترط، سواء شرط عدمه أو سكت، لكن صار (محل الوقف) بحيث لا ينتفع به بالكلية، بألا يحصل منه شئ أصلا أو لا يفي بمؤمنة.

والثالث: ألا يشترطه، ولكن فيه (أى فى اجراء الاستبدال) نفع فى الجملة، وبدله خير منه ربعا ونفقعا^(١).

وقد اختلف فقهاء المذهب الحنفى فى صحة وجواز الوقف والشرط فى كل صورة، على النحو التالى:

الصورة الأولى: يقول ابن الهمام فى فتح القدير: (ولو شرط أن يستبدل بها أرضا أخرى تكون وقفا مكانها، فهو جائز عند أبى يوسف وهلال والخصاص، وهو استحسان، وكذا لو قال: على أن أبيعها وأشتري بثمنها أخرى مكانها، وقال محمد: يصح الوقف ويبطل الشرط)^(٢).

وخلاصة ما ذكره ابن الهمام، أن لفقهاء الحنفية فى هذه الصورة رأيين هما:

(١) حاشية ابن عابدين، ج٣، ص ٥٣٥ بتصرف.

(٢) فتح القدير، ج٥، ص ٥٨.

أ- صحة الوقف والشرط وهو رأى أبى يوسف وهلال
والخفاف.

ب- صحة الوقف وبطلان الشرط وهو رأى الامام محمد بن
الحسن.

وقد ذكر ابن عابدين أنه إذا اشترط الواقف الاستبدال لنفسه أو
لغيره، أو لنفسه وغيره، فالاستبدال فيه جائز على الصحيح، وقيل:
اتفاقاً^(١).

غير أن فقهاء الحنفية وإن صححوا الوقف والشرط فى هذه
الصورة، فإنهم قد فرعوا عليها فروعاً كثيرة، نكتفى بذكر اثنين
منها لأهميتهما وهما:

أ- لو نص الواقف على أن يبيع العين الموقوفة ويشتري بثمنها
أخرى، ولم يزد على ذلك فالقياس أن الوقف باطل، والسبب: أنه لم
يذكر اقامة الثانية مقام الأولى، وهذا يتعارض مع لزوم الوقف
وتأبيده.

ب- لو شرط الواقف استبدال الأرض بأرض أخرى، أو الدار
بدار أخرى فإنه لا يصح استبدال الأرض بدار أو الدار بأرض، لأنه
لا يملك تغيير الشرط، ولو قيد الأرض أو الدار المبدلة بموقع معين،
تقيد به، وليس له الاستبدال مع تغيير الموقع الذى حدده، لأنه لا يملك
تغيير شرطه.

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٣٥ بتصرف.

الصورة الثانية: وفيها يسكت الواقف عن ذكر أو اشتراط الاستبدال، لكن مع مرور الزمن تستهلك العين الموقوفة، وتصير بحيث يستحيل الانتفاع بها كلية، أو بحيث لا تتعادل منفعتها مع مؤنتها.

وقد أجاز جمهور فقهاء الحنفية فى هذه الصورة استبدال عين الوقف بشرط ذكره ابن عابدين وهو: إذا كان باذن القاضى ورأيه، لمصلحة فيه، وذلك على الأصح^(١).

الصورة الثالثة: وفيها يسكت الواقف عن اشتراط الاستبدال عند انشاء الوقف وتكون العين الموقوفة سليمة وقائمة ومنتفعا بها، إلا أن بدلها أفضل منها، وذلك كمن وقف دارا مقامة على مساحة واسعة فى ميدان العتبة مثلا، وهى مازالت صالحة للاستعمال ولكنها لو أزيلت وحل محلها مجمعا تجاريا سكنيا اداريا لكان أفضل.

والأصح والمختار من مذهب الحنفية كما يحكيه ابن الهمام فى فتح القدير وابن عابدين فى حاشيته أنه لايجوز استبدال الوقف فى هذه الصورة، ويعلل ابن الهمام لذلك بأن الواجب ابقاء الوقف على ماكان عليه، حيث لا موجب من شرط أو ضرورة للاستبدال، وقد نقل ابن عابدين أيضا عن أبى يوسف القول بصحة الاستبدال فى هذه الصورة كذلك، كما نسب القول بالصحة إلى كثير من فقهاء الحنفية، ولكن فى أربع حالات ذكرها ابن عابدين على سبيل الحصر، نذكر منها: حالة ما إذا رغب انسان فى محل الوقف ببديل أكثر منه غلة أو

(١) حاشية ابن عابدين، ج٣، ص ٥٣٥ مرجع سابق.

أحسن صقعا (موقعا) فيجوز عند أبي يوسف وهو ماعليه الفتوى.

ماذا لو شرط الواقف عدم الاستبدال ؟:

ويبقى السؤال هو ماذا لو نص الواقف في حجة وقفه، عند انشاء الوقف، على أن عين الوقف لاتباع ولا تستبدل، ورأى القاضى لمصلحة يقدرها، أن من المصلحة الاستبدال بالمخالفة لشرط الواقف، وما هو رأى فقهاء الحنفية فى ذلك، وعند من أجازوه، فهل هناك شروط لذلك؟

وإذا لم أخطئ الفهم، فإن هناك اتجاهين فى المذهب الحنفى فى هذا الشأن هما:

أ- أنه لايجوز للقاضى ولالغيره استبدال الوقف عند شرط الواقف عدم استبداله.

ب- أنه يجوز للقاضى استبدال عين الوقف إذا كان فيه مصلحة للوقف أو للموقوف عليهم. وذلك حيث تنتفى الفائدة من شرط الواقف، فلا يؤبه به، وقد نسب هذا الرأى إلى أبى يوسف، وقد علل له بعض من قرأت عنهم من فقهاء الحنفية بأن العين الموقوفة إذا ضعفت غلتها بما لايفى مؤنتها، أو بما يبقى منها عائدا ضيلا، بحيث لا يصل منه إلى الموقوف عليه إلا النذر اليسير، ورأى الحاكم أو القاضى بالمخالفة لشرط الواقف الاستبدال تحقيقا لمصلحة كل من الوقف والموقوف عليهم، فإن شرط الواقف قد انعدمت فائدته، بل وتعارضت مع مصلحة كل من الوقف والموقوف عليهم

فلأيعول عليه ولا يؤبه به، وذلك إعمالاً لحكمة مشروعية الوقف وهى وصول أكبر نفع دنيوى للموقوف عليه، وأكبر ثواب أخروى للواقف.

وقد اشترط من أجازوا الاستبدال فى هذه الصورة، شروطاً منها:

١- قال ابن الهمام: "ولو باع الوقف بغبن فاحش لا يجوز البيع"^(١)، ومقتضى ذلك أنه يشترط فى هذا البيع ألا يكون بغبن فاحش، حيث يؤدى ذلك إلى انقاص عين الوقف وهذا لا يجوز.

٢- قال ابن عابدين: "ألا يبيعه (القيم) ممن لا تقبل شهادته له (الأصول والفروع والزوجة) ولا ممن له عليه (أى على القيم) دين"^(٢)، وحكمة هذا الشرط واضحة، وهى مظنة التهمة فى حالة بيع القيم لعين الوقف لمن لا تقبل شهادته له، كما أنها قد تكون التحوط من ضياع مال البدل، فى حالة إجراء المشتري الدائن للقيم للمقاصة بين ما على القيم من دين، وما وجب عليه من ثمن، وقد يعجز القيم عن رد مال البدل فيضيع الوقف بلا بدل، ولمظنة التهمة كذلك، حيث قد يعتبر فى تقدير ثمن العين الموقوفة، انظار القيم (المدين) عن الوفاء بدينه للمشتري لمدة معينة.

٣- أن يكون البدل عقاراً لا نقوداً، وهو شرط وضعه ابن نجيم فى البحر الرائق وعلل له بأن نظار الوقف، قلما يشترون بالنقود بدلاً للوقف، وأن القضاة قلما يفتشون عن ذلك، فحتى لا يضيع الوقف

(١) فتح القدير، ج ٥، ص ٥٩.

(٢) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٣٧.

يجب ان يكون البدل عقارا.

٤- الا يتم بدل العين الموقوفة بعين أخرى أقل منها موقعا، حيث لايجوز مثلا استبدال عين موقوفة فى ميدان التحرير بأخرى ولو كانت أكبر مساحة أو أجرة فى شبرا.

مذهب المالكية فى استبدال أعيان الوقف وابدالها:

فرق المالكية فى استبدال الوقف بين ما إذا كانت العين الموقوفة منقولا أم عقارا والمشهور من مذهبهم، جواز استبدال الوقف المنقول، إذا كان فى ذلك مصلحة أو ضرورة، فالفرس إذا مرض، والسيف إذا انكسر، وكذا سائر المنقولات إذا قل نفعها عن الحد الذى كانت عليه حال الوقف، فانها تباع وتستبدل بمثلها أكثر منفعة.

أما استبدال العقار، فقد منعه المالكية منعا يكاد أن يكون مطلقا، وضيّقوا إلى حد كبير من حالات الضرورة التى يجوز فيها استبدال العقار، ولم يقتصر المنع المطلق عندهم فى استبدال العقار على المساجد، التى أجمعوا على عدم جواز بيعها، بل تعدى المنع عندهم إلى سائر العقارات المبنية، وعلى وجه خاص إذا كانت قائمة، ومحقة لمنفعة من وجه ما، ولم يستثنوا من هذه الأخيرة، إلا العقارات التى يتحقق من بيعها منفعة عامة ضرورية، كتوسيع المسجد الذى فيه الخطبة، أو توسيع الطريق العام أو المقابر، وعلى أن يشتري بثلث العين الموقوفة (المحبوسة) عينا أخرى مماثلة تحبس بدلا عن العين المباعة.

أما إذا كان العقار منعدم المنفعة، فان فقهاء المالكية قد فرقوا

بين ما اذا كان يرجى، أو يمكن عود المنفعة اليه، وفي هذه الحالة منعوا بيعه بالاتفاق خاصة إذا لم يكن هناك ضرر في بقائه.

أما إذا كان العقار منعدم المنفعة ولا يرجى أولاً يمكن عودها إليه، فهناك قولان للمالكية في بيعه واستبداله، حيث يرى الامام مالك عدم جواز البيع والاستبدال مطلقاً ويفرق بعض المالكية في شأنه بين حالتين: بحسب موقع العقار، أهو في المدينة أم خارجها، فان كان في المدينة، فلا يجوز بيعه أو استبداله، أما إن كان خارجها فقد اجاز ابن القاسم وبعض المالكية بيعه، وقد نقل الشيخ الدسوقي^(١) عن الامام مالك قوله: إن رأى الامام بيع ذلك جاز، على أن يجعل في مثله. وقد علل جمهور المالكية منعهم من بيع الأعيان المحبوسة، بسد الذريعة حيث يخشى أن يفضى جواز بيع الأوقاف (الأجباس) إلى بيعها وأكل ثمنها.

مذهب الشافعية في بيع واستبدال أعيان الوقف:

احتراز من ضياع الوقف ببيع واستبداله كان للشافعية في بيع الأعيان الموقوفة أو استبدالها موقفان: أولهما: السكوت عن بيع واستبدال العقار، حيث لم يصرح جمهور الشافعية في ذلك بالمنع أو بالجواز، وكأنهم في ذلك قد استصحبوا الأصل الوارد في حديث سيدنا رسول الله - ﷺ - وقوله لعمر بن الخطاب حين اصاب أرضاً من أرض خيبر، وسأله ماذا يأمره فيها فقال عليه الصلاة والسلام: إن شئت حبست أصلها، وتصدق بها، فتصدق بها عمر، على ألا

(١) حاشية الدسوقي، ج٤، ص ٩١.

تباع ولا توهب ولا تورث.

وإذا لم أكن مقصرا في البحث، فإن كلام الشافعية في بيع واستبدال الأعيان الموقوفة قاصر، على وقف المنقول دون العقار، وقد مثل له الامام ابن شهاب الدين الرملى^(١) بشجرة جفت أوقلعه ربح، أو دابة زمنت أى مرضت، والقياس على هذه المنقولات جائز عندهم.

ولفقاء الشافعية فى بيع واستبدال المنقول الموقوف اتجاهاً: أولهما: المنع مطلقاً، حتى ولو انتفتت المنفعة الأصلية من العين الموقوفة، حيث تبقى موقوفه وإن أدى الانتفاع بها إلى استهلاكها، حيث أجازوا للمتفعين بها استهلاكها بأنفسهم (ولم يجيزوا بيعها). أو الانتفاع بها بوجه المنفعة الممكنة منها.

أما الوجه الثانى فهو: جواز البيع للمنقول الذى لا يرجى من ورائه منفعة ما، حيث يعتبر البيع أولى من الترك^(٢) وفى حالة البيع فإن الشافعية قد أوجبوا شراء عين بديلة لتلك التى تلفت وبيعت.

مذهب الحنابلة فى بيع واستبدال أعيان الوقف:

الأصل عند الحنابلة هو ثبوت الوقف ودوامه، وأن الوقف سواء كان منقولاً أو عقاراً، لا يباع ولا يوهب ولا يورث، ولا تنتقل ملكيته للغير، إلا إذا تعطلت منافعه، فعندئذ يباع ويستبدل، وذلك استبقاء للوقف بمعناه، بعد أن تعذر ابقاؤه بصورته.

(١) راجع: نهاية المحتاج، ج ٥، ص ٣٩٤.

(٢) راجع بتصرف: المذهب للامام الشيرازى، ج ١، ص ٤٤٥، ونهاية المحتاج، ج ٥،

وقد ذكر الامام ابن قدامة فى المغنى أنه: "إذا خرب الوقف (تعطلت منافعه) بيع واشترى بضمنه ما يرد على أهل الوقف، وجعل وقفا كالأول" (١).

والواضح من مذهب الحنابلة أنهم قيدوا جواز بيع واستبدال الأعيان الموقوفة، بقيدتين هما: المصلحة والضرورة، وهذا هو المستفاد من قول ابن قدامة فى المغنى: "وإن لم تتعطل مصلحة الوقف بالكلية، لكنها قلت، وكان غيره أنفع منع وأكثر ردا (عائدا) على أهل الوقف (المستفيدين منه) لم يجز بيعه، لأن الأصل تحريم البيع وإنما أبيح للضرورة، صيانة لمقصود الوقف من الضياع، مع إمكان تحصيله، ومع الانتفاع (وإن قل) ما يضيع المقصود، اللهم إلا أن يبلغ فى قلة النفع إلى حد لا يعد معه نفعاً، فيكون ذلك كالمعدوم" (٢).

استبدال الوقف بموجب أحكام القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧:

فان هذه هى أقوال فقهاء الشريعة الاسلامية ومذاهبهم فى بيع الوقف واستبداله فهل أخذ بها أو حتى وافقها المقنن المصرى فى قانون تنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وقبل أن أقول بالايجاب أو بالنفى استعرض معك عزيزى القارئ مواد القرار بقانون سالف الذكر، وأقف معك على بعض أهم فقرات مراده، لنرى سويًا مقدار مخالفة هذا القانون لأحكام الفقه الاسلامى والشريعة الاسلامية ومقدار افساده للوقف الخيرى.

(١) المغنى والشرح الكبير، ج٦، ص ٢٢٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٢٧.

القرار بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ :

يحتوى هذا القرار بقانون على سبع مواد بما فيها مادة النشر، وهو ينص على مايلى:

المادة الأولى: تسبتدل خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات، الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة، وذلك على دفعات وبالتدرج، وبما يوازى الثلث سنويا، وفقا لما يقرره مجلس الأوقاف الأعلى، أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين بحسب الأحوال.

المادة الثانية: تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها، وذلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.

المادة الثالثة: تؤدى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى، لمن له حق النظر على الأوقاف، سندات تساوى قيمة الارض الزراعية، والمنشآت الثابتة وغير الثابتة، والاشجار المستبدلة، مقدرة وفقا لقانون الإصلاح الزراعى، وتؤدى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى قيمة مايستهلك من السندات إلى المؤسسة الاقتصادية، كما تؤدى فوائد السندات الى من له حق النظر على الوقف، ويجوز للجنة العليا للإصلاح الزراعى استهلاك السندات المذكورة، قبل الأجل المنصوص عليه فى قانون الإصلاح الزراعى.

المادة الرابعة: تتولى المؤسسة الاقتصادية استغلال قيمة مايستهلك من السندات فى المشروعات التى تؤدى إلى تنمية

الاقتصاد القومى، وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية.

وتؤدى إلى من له حق النظر على الوقف ريعا يحدد سنويا، بقرار من رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بحيث لا يقل عن ثلاثة ونصف فى المائة.

المادة الخامسة: يتولى من له حق النظر على الوقف، صرف مايتسلمه من فوائد السندات والريع وفقا لشروط الواقف، ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣.

المادة السادسة: يجوز الاستثناء من أحكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية، وذلك فيما لايجاوز مائتى فدان فى كل حالة على حدة بالنسبة للأراضى الزراعية التى يكون النظر عليها لغير وزارة الأوقاف، وكذلك يجوز الاستثناء فيما يتعلق بطريقة استغلال المستهلك من قيمة هذه الأراضى.

المادة السابعة: ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره، وببصم بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

هذا هو النص الحرفى للقانون المائل أوردناه من واقع العدد ٥٣ مكرر من الوقائع المصرية الصادر فى ١٣/٧/١٩٥٧، وأستأذذك عزيزى القارئ فى أن نقف معا عند بعض أهم فقراته، لنعيد قراءتها سويا، ونستخلص منها بعض النتائج، وأترك لك استخلاص ماتشاء من نتائج أخرى.

قراءة لأهم فقرات القانون المائل:

حد ونطاق ومدة الاستبدال:

١ - "تستبدل خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات" (م. ١) تفيد هذه الفقرة أن استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر، عملية وجوبية وليست جوازية كما قرر فقهاء الشريعة الاسلامية وفقا لاعتبار حجم مايتولد عنها من منافع أو مدى صلاحيتها للاستغلال أو أى اعتبار آخر وضعه الفقهاء لجواز استبدال العقارات.

كما تفيد هذه الفقرة كذلك أن الاستبدال حكم عام يشمل جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر، سواء كانت هذه الجهات مساجد أو مدارس أو مصحات أو غيرها وذلك إلا مايستثنى منها بقرار من رئيس الجمهورية فى الحدود وبالصواب التى وضعتها المادة السادسة من القانون.

والحد الأقصى لمدة الاستبدال هذه هو ثلاثة سنوات، وذلك بما يوازى ثلث جميع الأراضى الزراعية المشار إليها سنويا.

والاستبدال المائل يشمل رقبة الأراضى، والمنشآت الثابتة وغير الثابتة المقامة عليها أو فى جوفها من مبانى وآبار ومساقى وأشجار.

٢ - تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها لتوزيعها وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى (م. ٢) وأرى أن هذه المادة:

أ- أقرت ملكية الدولة ممثلة فى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى لما يتم استبداله سنويا من أراضى الأوقاف الخيرية، من الوقت الذى يتقرر فيه الاستبدال، بصرف النظر عما إذا كان مقترنا بالوفاء بكامل ثمن هذه الأرض أو متقدما عليه.

ب- منحت الدولة ممثلة كذلك فى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى جميع حقوق الملكية الأصلية والتبعية، على الأراضى الموقوفة التى يتقرر استبدالها، وذلك بما من شأنه إعطاء الحق للجنة المشار إليها فى توزيع هذه الأراضى وفقا لقانون الإصلاح الزراعى، على من تراه من الناس أو الجهات، بارادتها المنفردة، دون أن تأبه بحق الواقف أو ورثته فى استرداد هذه الأرض، ولو عن طريق إعادة شرائها، ممن له حق النظر على الوقف.

كيفية تحديد ثمن العين الموقوفة التى يتقرر استبدالها وطبيعته

٣- "تؤدى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى لمن له حق النظر على الأوقاف، سندات تساوى قيمة الأراضى الزراعية والمنشآت والأشجار المستبدلة مقدرة وفقا لقانون الإصلاح الزراعى ... " (م). (١/٣).

وكما تشاهد عزيزى القارئ فإن هذه الفقرة من المادة الثالثة من القانون المائل تتناول طبيعة وكيفية تحديد ثمن العين الموقوفة التى يتقرر استبدالها، على النحو التالى:

أ- إن الثمن ليس قيمة نقدية، ومن ثم فإن البديل ليس نقودا أو

أعيانا ماثلة للعين الموقوفة المستبدلة وانما هو سندات، طويلة، أو متوسطة الأجل وفقا لما ينص عليه قانون الاصلاح الزراعى، انه صك بدين على جهة اصداره لمن له حق النظر على الأوقاف يعطيه حق استرداد قيمته فى موعد استحقاق معين، وحق تقاضى فائدة محددة نسبة واستحقاقا، إن الثمن هنا ديون، تسدد على أقساط بفائدة سنوية، وفقا للشروط التى وضعها المشتري.

ب- أما عن كيفية تحديد هذا الثمن، فانه وكما ورد بالنص ليس ثمن المثل ولا الثمن العادل، ولا أعلى ثمن يرسو به المزاد العلنى، وانما هو قيمة مقدرة وفقا لقانون الاصلاح الزراعى، على أساس عدد من أمثال الضريبة المربوطة على هذه الأراضى، فإذا كانت الضريبة العقارية المربوطة على فدان الوقف المستبدل وقت الاستبدال توازى أربعة جنيهاث مثلا فان ثمن الفدان يمكن أن يقدر بسبعين مثلا (أو أقل أو أكثر) لهذه الضريبة، انه الثمن البخس.

اقامة طرف ثالث لتقاضى الثمن (البذل):

٤- "تؤدى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قيمة مايستهلك من السندات إلى المؤسسة الاقتصادية، كما تؤدى فوائد السندات إلى من له حق النظر على الوقف" (م.٢/٣).

إن استهلاك السند عزيزى القارئ يعنى دفع قيمته فى أجل استحقاقه إلى الطرف الدائن وهو هنا من له حق النظر على الوقف.

غير أن النص المائل قد أقام طرفا ثالثا لاعلاقة له بالوقف المستبدل، وأوجب دفع ثمن الوقف المستبدل إليه، ممثلا فى قيمة

السندات التى يتم استهلاكها، وهذا الطرف هو المؤسسة الاقتصادية.

وذلك فى نفس الوقت الذى أوجب فيه النص المائل على اللجنة العليا للإصلاح الزراعى أداء فوائد السندات إلى من له حق النظر على الوقف، وكأن النص المائل قد خلق ازدواجية فى جهة استحقاق ثمن الأوقاف المستبدلة، حيث جعل لاستحقاق أصل الثمن جهة هى المؤسسة الاقتصادية، وجعل لاستحقاق الفائدة السنوية لهذا الأصل جهة أخرى هى من له حق النظر على الوقف.

إدخال الوقف فى باب الربا:

وقبل أن نتناول تحول الوقف (بناء على النص المتقدم) الذى هو فى الأصل صدقة جارية ووجه من وجوه الخير والبر والمعروف، إلى لون من ألوان الربا المحرم شرعا، والذى لعن فيه سيدنا رسول الله - ﷺ - آكله وموكله وكاتبه وشاهديه، قبل أن نتناول هذه المسألة، أقدم لك عزيزى القارئ فكرة موجرة عن المؤسسة الاقتصادية إذ هى: وحدة اقتصادية أو جهازا اداريا أو مرفقا عاما اقتصاديا، تتولى ادارة وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وقد تم انشاؤها فى مصر فى يناير عام ١٩٥٧ بموجب أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وأناطت بها الدولة ادارة وتوجيه كافة المشروعات والمنشآت والممتلكات المملوكة كليا أو جزئيا للدولة إدارة اقتصادية سليمة^(١).

ونعود ثانية إلى نص الفقرة المائلة من المادة الثالثة من القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الذى تحولت أعيان الوقف بمقتضاه إلى سندات

(١) د. عطية عبد الحليم صقر، القطاع العام فى مصر، ١٩٩٧، ص ١٣.

بدين تستحق فوائد ربوية ثابتة فى مقابل تأخير استهلاك السندات، ولنا أن نتساءل: هل غاب عن المقتن المصرى أن الوقف صدقة جارية وأنه عمل من أعمال البر والخير، وهل غاب عنه أن السندات إنما هى صكوك دين، وأن الفوائد عليها إنما تستحق فى مقابل أجل سداد هذا الدين، وأنها نوع من الربا المحرم شرعا، وكيف يسوغ له أن يحول عمل البر إلى الربا المحرم، والسؤال الذى يفرض نفسه هو: هل على الواقف الذى ابتغى الثواب من الله على عمله، هل عليه من اثم ازاء هذا التحول، ولا اجابة لنا على ذلك.

اذابة الوقف الخيرى فى الاقتصاد القومى :

٥- "تتولى المؤسسة الاقتصادية استغلال قيمة مايستهلك من السندات فى المشروعات التى تؤدى إلى تنمية الاقتصاد القومى ... « (م.٤).

إن هذا النص وكما تشاهد معى عزيزى القارئ مفاده أن الدولة قد أذابت الأوقاف الخيرية المتمثلة فى الاراضى الزراعية فى الاقتصاد القومى، أو بمعنى آخر: إن الدولة قد أكلت الأوقاف الخيرية الزراعية، ولم يكن هناك من داع، لما أسمته المادة الأولى بالاستبدال وما رسمته المادة الثالثة من طريق له، فالدولة قررت وجوب الاستبدال والدولة حددت قيمة البديل، والدولة دفعت هذه القيمة فى صورة سندات، ثم أذابت هذه القيمة فى الاقتصاد القومى، وذلك حين أوجبت دفع القيمة الأصلية للسندات إلى المؤسسة الاقتصادية، ثم منحت هذه المؤسسة حق استغلال هذه القيمة، ليس فى مشروعات اقتصادية بعينها، حتى يمكن أن تكون هذه المشروعات أوقافا بديلة

عن أعيان الوقف المستبدلة، وإنما على حد تعبير النص المائل فى المشروعات التى تؤدى إلى تنمية الاقتصاد القومى، وذلك بدون ضوابط أو محترزات أو مراعاة لشروط الواقف الذى أوقف ماله على وجه خير معينة، رأى أنها أولى بالرعاية من غيرها، وأنفع لطوائف المستحقين المعترين لديه.

مراحل اذابة الوقف الخيرى الزراعى فى الاقتصاد القومى:

لقد توصلت الدولة ومن خلال أحكام القانون المائل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ إلى اذابة الوقف الخيرى الزراعى فى الاقتصاد القومى، بعدد من الاجراءات المرحلية التالية:

١- وجوب استبدال جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة، خلال ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٣/٧/١٩٥٧ وبما يوازى الثلث سنوياً.

٢- أداء قيمة الأراضى المستبدلة إلى من له حق النظر على هذه الأوقاف فى صورة سندات (صكوك دين على الحكومة).

٣- استهلاك هذه السندات، بدفع قيمتها الاصلية إلى المؤسسة الاقتصادية العامة المنشأة بموجب أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧.

٤- تخويل هذه المؤسسة حق استغلال قيمة المستهلك من هذه السندات فى المشروعات التى تؤدى إلى تنمية الاقتصاد القومى وفقاً لقانون إنشائها.

٥- تؤدي المؤسسة إلى من له حق النظر على الوقف ربعا يحدد سنويا بقرار من رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة، بحيث لا يقل عن ثلاثة ونصف فى المائة.

٦- يتولى من له حق النظر على الأوقاف الخيرية العامة المستبدلة، صرف ما يتسلمه من فوائد السندات المتبقية التى لم تستهلك بعد، ومن ريع القيمة الأصلية للسندات المستهلكة، الذى يحصل عليهما من كل من اللجنة العليا للإصلاح الزراعى، والمؤسسة الاقتصادية العامة، وفقا لشروط الواقف ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ فى شأن النظر على الأوقاف الخيرية، وتعديل مصارفها على جهات البر.

٧- بموجب أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ تم تصفية المؤسسة الاقتصادية العامة وتنظيم نوع جديد من المؤسسات العامة سميت بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى.

٨- وخلال فترة العمل بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠، صدر تنفيذا له ستة قرارات جمهورية، ما يتصل منها بموضوع حديثنا هو القرار رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٦١، الذى أنشئ بمقتضاه:

أ- المجلس الأعلى للمؤسسات العامة.

ب- تسع وثلاثون مؤسسة عامة تحددت تبعيتها لثلاث عشرة وزارة^(١)، ليس من بينها وزارة الأوقاف، أو مؤسسة عامة خاصة

(١) د. عطية عبد الحليم صقر، القطاع العام فى مصر (المفهوم - النشأة - التطور - التحول) ١٩٩٧، ص ٢٩.

بإدارة وتنمية الأوقاف الخيرية .

٩- ونحت دعوى قصر رسالة وزارة الأوقاف على نشر الدعوة الإسلامية فى الداخل والخارج، وحتى تتفرغ الوزارة لتحقيق هذه الرسالة، صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف، إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى، والمجالس المحلية لتتولى كل منها الإشراف على إدارتها واستثمار أموالها.

وهو الأمر الذى خلق ازدواجية فى جهة الإدارة، وتضاربا فى السياسات الاستثمارية لهذه الأعيان، كما أطلق يد المحليات والهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى عمليات استبدال الأرض الزراعية الموقوفة.

١٠- وتأمل معى صديقى القارئ فانه عندما صدر القرار بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية، بهدف توحيد جهة إدارة أموال الوقف، وتجميع كل أعيان وأموال الأوقاف، وإعادة إدخالها إلى الهيئة لإدارتها واستثمارها، فقد كان من الطبيعى أن تسترد الهيئة ماسبق أن سلمته وزارة الأوقاف إلى المجالس المحلية والهيئة العامة للإصلاح الزراعى من أعيان موقوفة، إلا أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه، قد استثنى من أعيان الوقف المسموح للهيئة باستردادها لإدارتها واستثمارها مايلى:

أ- الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والتى آلت

إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧.

ب- الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاص، والتي آلت إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢.

وإذا كان لنا أن نتساءل عن مصير هذه الأعيان المستثناة، فإن الاجابة تكون: أنها استبدلت بالقيمة التى يحددها قانون الإصلاح الزراعى.

وهكذا ضاعت الأوقاف الخيرية الزراعية، وتمت اذابتها فى الاقتصاد القومى.

المقنن المصرى يناقض نفسه :

مما يثير بعض علامات الاستفهام فى نص المادة الخامسة من القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المائل بشأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر، أن ينص القانون على أن يتولى من له حق النظر على الوقف، صرف مايتسلمه من فوائد السندات والريع وفقا لشروط الواقف، ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣، فأية شروط يعنها القانون، وقد أسندت المادة الثانية من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ النظر على الوقف الخيرى وجوبا وبحكم القانون إلى وزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لشخص معين بالاسم، وأية شروط يعنها القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وقد عدلت المادة الأولى من

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بالمخالفة لشروط الواقف مصارف الوقف الخيري حين نصت على أنه: «إذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عينها ولم تكن موجودة، أو وجدت مع وجود جهة بر أولى منها، جاز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى، وإجازة المحكمة الشرعية، أن يصرف الربح كله أو بعضه، على الجهة التي يعينها دون تقييد بشرط الواقف».

وبعد أن طفت بك عزيزى القارئ فى هذه الجولة العلمية حول ابدال الوقف واستبداله فى نصوص الفقه الاسلامى، ونصوص القانون المصرى رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ فهل وقفت معى على مقدار مخالفة هذا القانون لأحكام الفقه الاسلامى، ومقدار عصفه بالوقف الخيرى.

المطلب الثانى

شروط الواقف بين احكام الفقه الاسلامى وقوانين الوقف المصرية

قدمنا عند الحديث عن شروط الصيغة فى الوقف، أن جمهور فقهاء الحنفية والحنابلة يرون أن اقتران الصيغة بما ينافى أصل الوقف أو مقتضاه من اللزوم والتأيد من شروط، كأن يشترط الواقف حقه فى بيع العين الموقوفة أو هبتها أو رجوعها إلى ورثته بعد موته أو عند احتياجهم إليه، يؤدى إلى بطلان الوقف وعدم انعقاده.

أما فقهاء الشافعية والمالكية فانهم يرون أن شروط الواقف مرعية، مالم تتضمن ما ينافى مقتضى الوقف أو لزومه، فان كانت كذلك وجب اتباعها، وإلا فهي غير جائزة.

أما الشروط التى يقصد بها تنظيم ادارة الوقف واستغلال واستحقاق الموقوف عليهم لريعه، فان لفقهاء الشريعة الاسلامية فيها بيانا نوجزه على النحو التالى:

اولا: الفقه الحنفى :

إذا لم أخطئ الفهم، فان فقهاء الحنفية قسموا شروط الواقف الماثلة إلى نوعين هما:

١- شروط مخالفة لنصوص الشرع أو متعارضة مع مصلحة الوقف أو مصالح الموقوف عليهم وهى عندهم ممنوعة وباطلة ولا يعتد بها، من حيث انها تؤدى إلى إبطال الحكمة التى من أجلها شرع

الوقف، ويضرب ابن عابدين فى حاشيته أمثلة لتلك الشروط حيث يذكر منها: شرط عدم محاسبة الناظر على الوقف مهما ظهرت خيانتة أو فسادة وشرط المنع من عمارة الوقف، إلى غير ذلك من الشروط الضارة بمصلحة الوقف أو مصالح المستحقين لريعه^(١).

٢- شروط صحيحة: وهى ماكانت على التقيض من الأولى، مما لا تنطوى على مخالفة لنص شرعى، أو تعارض مع حكمة تشريع الوقف أو مصلحته أو مصلحة المستحقين لريعه وذلك مثل أن يشترط الواقف تقديم أقاربه الفقراء فى الاستحقاق، أو تسديد ديون المعسرین منهم، أو إعطاء كل فقير على قدر حاجته، فهذه الشروط وأمثالها معتبرة شرعا ويجب انفاذها.

وبقى السؤال عن: متى يجوز مخالفة الشرط الصحيح للواقف عند الحنفية؟ وإذا لم أخطئ الفهم، فإن ابن عابدين يذكر فى حاشيته^(٢)، أن المخالفة تدور مع المصلحة الراجحة على المصلحة المتحققة من شرط الواقف عند التمسك به واعماله، ومن ذلك أن الواقف لو اشترط عدم اجارة العقار الموقوف لمدة تزيد على سنة، ثم احتاج الوقف إلى عمارة كبيرة لا يمكن اجراؤها إلا بالقيمة الايجارية للعقار لمدة تزيد على السنة المشروطة، فانه وباعتبار أن عمارة الوقف شرط اقتضاء، يجوز مخالفة شرط الواقف واجارة العقار الموقوف للمدة التى تكفى أجرتها لعمارته.

(١) حاشية ابن عابدين، ج٣، ص ٥٣٦ بتصرف.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٣٤ بتصرف.

ثانيا: مذهب الشافعية:

يرى فقهاء الشافعية أن من حق الواقف اشتراط كل ما يغلب على ظنه أنه محقق لمصلحة الوقف أو الموقوف عليهم، وذلك بما لا يتعارض مع نص شرعى، وهم يتفقون مع فقهاء الحنفية فى ذلك كما يتفقون معهم فى الحالات التى يجوز فيها مخالفة شرط الواقف الصحيح .

ثالثا: مذهب المالكية:

ذهب فقهاء المالكية إلى وجوب إعمال الشروط الجائزة للواقف، واهدار ما يقابها من الشروط الممنوعة بنص الشارع، وذلك مثل أن يشترط الواقف حرمان البنات من ريع الوقف أو منع تزويجهن مطلقا، فهذا وأمثاله مما يصطدم بحكمة تشريع كل من الميراث والزواج وينصوص الشارع الصريحة، وما يهدر ولا يعمل به إن اشترطه الواقف، أما أن يشترط مثلا انفاق ريع وقفه على طلاب العلم من قرنته فقط، أو على مرضى مركز علاجى معين، أو أن تكون نفقات الصيانة من الريع، فهذه الشروط وأمثالها من الشروط الجائزة التى يجب اعمالها عند المالكية^(١).

رابعا: مذهب الحنابلة:

يقسم ابن القيم رحمه الله تعالى شروط الواقفين إلى أربعة أقسام هى: شروط محرمة شرعا - وشروط مكروهة لله ولرسوله -

(١) راجع بتصرف: حاشية الدسوقي، ج٤، ص ٩٠، وشرح الخرشى، ج٧، ص ٩٢ .

وشروط تتضمن ترك الأولى والأحب إلى الله ورسوله - وشروط تتضمن فعل الأولى والأحب إلى الله ورسوله، ويرى أن الشروط الثلاثة الأولى مهددة، لاعتبار لها ولاحرمة، وأن طائفة الشروط الرابعة هي الواجبة الاعتبار والاعمال، ثم هو يرى قبل ذلك بقليل: أن الائتم مرفوع عن أبطل من شروط الواقفين ما لاصلاح فيه، أو ما كان محتويا على جنف أو إثم، وذلك بما يقتضى أنه لا ينفذ منها إلا ما يؤدى إلى مصلحة الوقف، فان تعارضت مع هذه المصلحة فلا اعتبار لها^(١).

مدلول مانقل عن الفقهاء من أن شرط الواقف كنص الشارع:

لقد نقل عن فقهاء المالكية على وجه الخصوص، وترددت كثيرا بين جنبيات المؤتمر الذى تشرفت بتقديم هذا البحث إليه أن شرط الواقف كنص الشارع، وثار فى نفسى عدة تحفظات حول هذه المقولة، إذ هل يمكن أن تكون شروط الواقف الفاسدة أو المخالفة لنصوص الشرع فى وجوب اتباعها والعمل بها كنصوص الشارع الحكيم؟ أنا لأقول بذلك ولا أميل إليه وغاية ما أقول به أن شرط الواقف فى دلالة (لا فى وجوب العمل به واتباعه) يمكن أن يلحق بنص الشارع، وذلك من حيث إنه يمكن الاستدلال على مراد الواقف فى الوقف من ألفاظه وعباراته المشروطة، كما يستفاد مراد الشارع من نصوصه وألفاظه، فان اللفظ يدل على مراد الناطق به، وكما أننا نستدل على مراد الشارع من ألفاظه ونصوصه، فاننا كذلك يمكن أن

نستدل على مراد الواقف من ألفاظه وشروطه، مع الأخذ في الاعتبار أن كل شرط مخالف لكتاب الله تعالى أو سنة رسوله - ﷺ - إنما هو باطل.

مدى حق الواقف في تعديل شروطه بعد لزوم الوقف:

قدمنا أن الوقف إذا انعقد مستوفيا أركانه وشروطه، فانه يلزم، ولا يجوز الرجوع فيه مطلقا، ويلزم بلزوم الوقف لزوم أعمال جميع الشروط المعتبرة للواقف على النحو السابق بيانه، وذلك بما يقتضى ثبوتها، وعدم جواز تغييرها أو تبديلها أو الرجوع فيها، ولكن ماذا لو تضمنت شروط الوقف شرطا يتيح للواقف، أو لمن عينه بالاسم أو بالوصف، تغيير شروط الوقف الأخرى أو تعديلها، وذلك مثل أن يحتفظ الواقف لنفسه بحق اضافة بعض المستحقين الجدد لجزء من ريع الوقف، أو اخراج (حرمان) بعض المستحقين المذكورين في حجة انشاء الوقف من دائرة الاستحقاق، فان مثل هذا الشرط لا يتنافى مع لزوم الوقف، وإن اعماله في الحقيقة إنما هو اعمال للشروط الصحيحة التي اشترطها الواقف والتي يجب اعمالها.

وقد اثبت بعض فقهاء الشريعة الاسلامية المحدثين^(١)، شروطا عشرة، أعطوا ازاها الحق للواقف في تغيير مصارف الوقف وابداله واستبداله، وإن كان بعض هذه الشروط مترادفة المعنى، بما يوحى

(١) راجع في الشروط العشرة: الشيخ عبد الوهاب خلاف، أحكام الوقف، مطبعة النصر ١٩٥١، الإمام الشيخ محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، ١٩٧١، الأستاذ / مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الوقف، دمشق، ١٩٤٧.

بتدخلها، وهو الأمر الذى قد يشير اعتراضا بأنها أقل عددا من ذلك العدد الذى ذكره، وعلى أية حال: فإننا وفى نطاق البحث العلمى المجرد سوف نقسم هذه الشروط إلى طائفتين: الأولى وتتصل بشروط تغيير مصارف الوقف والثانية: وتختص بإبدال الوقف واستبداله.

أ- مايتصل من الشروط العشرة بتغيير مصارف الوقف:

١- الزيادة والنقصان: ويعنى هذان الشرطان أنه يجوز للواقف أن يشترط لنفسه الحق فى رفع أو خفض ما يحصل عليه واحد أو أكثر من المستحقين لربع الوقف بحسب طبيعة العمل الذى يؤديه أو أى اعتبار آخر، فلو أوقف ماله على مستشفى مثلا وشرط أن تحصل الممرضة التى أشرفت على علاجه على نصيب أعلى من الربع من باقى العاملين فى المستشفى جاز له ذلك، كما يجوز له العكس، ويستوى فى اعمال هذا الشرط الوقف الأهلى والوقف على جهات البر العامة إذ يجوز للواقف زيادة مستحقات جهة على أخرى، وفى اعمال هذا الشرط كذلك، يجوز أن يكون إمضاؤه لمرة واحدة، أو لمرات متعددة ولكن يشترط فى الأخيرة أن ينص شرط الواقف على أن من حقه أو من ينيبه عنه كلما تغيرت الظروف أن يزيد أو ينقص من نصيب واحد أو أكثر من المستحقين لربع الوقف.

٢- الإدخال والإخراج: ويعنى هذان الشرطان اعطاء الحق للواقف المشترط لهما أو من يعينه بالاسم أو بالوصف أن يضيف (يدخل) إلى المستحقين للوقف بعد انشائه من لم يكن مستحقا له عند الانشاء، وأن يخرج منهم من كان مستحقا له.

وهو حق مطلق للواقف عند الحنفية، لا يتوقف انفاذه على قيام أو زوال صفة فى الموقوف عليه، ما دام الواقف قد اشترطه فى حجة الوقف الأصلية.

أما الشافعية فإنهم قيدوه بقيام أو زوال صفة فيمن اراد الواقف ادخاله أو اخراجه فى المستحقين للربح أو منهم، كأن يذكر الواقف مثلاً أنه وقف على أولاده، على ألا يكون لمن استغنى منهم نصيب فى الربح.

أما فقهاء الحنابلة فإنهم قد اتفقوا على قصر نطاق أعمال شرط الادخال والاخراج على المستحقين الأصليين فقط، أى المذكورين فى حجة الوقف الأصلية، ثم اختلفوا، فيما إذا كان هذا الحق مطلقاً أو مقيداً بما نص عليه الواقف من وصف فيمن يريد ادخاله أو اخراجه من نطاق هؤلاء المستحقين إلى فريقين، حيث يرى بعض الحنابلة ضرورة أن يكون الادخال والاخراج مرتباً على وصف مشترك، ويرى البعض الآخر أنه حق مطلق للواقف^(١).

٣- الاعطاء والحرمان: ويعنى هذان الشرطان أن من حق الواقف إعطاء كل أو بعض ربح الوقف مطلقاً أو لمدة معينة، لواحد أو أكثر من الموقوف عليهم، أو حرمانه منه وذلك بشرط ألا يصطدم شرط الاعطاء والحرمان مع نص شرعى على نحو ماتقدم.

وأعمال شرط الاعطاء والحرمان قاصر فقط على نطاق الموقوف عليهم الأصليين دون غيرهم، وذلك حتى لا يتداخل هذا الشرط فى

(١) راجع بتصريف: الكافى لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٥٧.

شرط الادخال والاخراج.

٤- التغيير والتبديل: ويعنى شرط التغيير حق الواقف فى

تغيير شروط وقفه الواردة فى حجة الوقف الأصلية، أما شرط التبديل فيعنى حق الواقف فى تبديل كيفية أو أسلوب أو طريقة الانتفاع بمحل الوقف، أما التغيير فان صورته واضحة، وأما التبديل فكأن يشترط الواقف أن يكون انتفاع الموقوف عليه بالارض الزراعية مثلا بزراعتها محاصيل تقليدية بدلا من المحاصيل البستانية، أو أن يكون انتفاعه بالدار بسكانها بدلا من كونها محلا تجاريا أو ماشابه.

٥- الابدال والاستبدال: وهما من الشروط العشرة التى أقرها

الفقهاء للواقف ومنحوه بموجب اشتراطه لهما عند انشاء الوقف، مكنته بيع عين الوقف بغرض شراء عين أخرى تكون وقفا بدلها، إذا كان فى ذلك مصلحة ظاهرة للوقف أو للمستحقين لريعه كما منحوه سلطة اناة غيره بالاسم أو بالوصف فى القيام بهذا العمل، وقد تقدم لنا الحديث تفصيلا عن مذاهب الفقهاء فى ابدال اعيان الوقف واستبدالها. وبعد.

فان هذه هى طائفة الشروط التى يقصد بها تنظيم ادارة واستغلال الوقف واستحقاق الموقوف عليهم لريعه، وأوردتها كما فهمت واستوعبت من أحكام الفقه الاسلامى مقتصرًا ازاءها على المذاهب الفقهية الاربعة المشهورة، لكفايتها فى تحقيق غرض المقارنة مع أحكام القوانين المصرية الصادرة لغرض تنظيم ادارة الوقف واستغلاله والسؤال الذى نظرحه هو:

هل احترمت هذه القوانين شروط الواقف، أم خرجت عليها وأهدرتها، وماهى دوافع وآثار هذا الخروج ومواطنه فى حالة وجوده؟ هذا ما سوف نبحثه حالا.

أسلوب تعامل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ مع شرط الواقف:

انتهينا فيما تقدم إلى أن المقتن المصرى، وبموجب أحكام القانونين ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ و ٤٤ لسنة ١٩٦٢، قد أعرض تماما عن احترام شرط الواقف فى شأن ابدال واستبدال أعيان الأوقاف الخيرية العامة، فهل ياترى احترم القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ شرط الواقف فى شأن ادارة الوقف واستغلاله وتحديد مصارفه ومستحققيه؟ ولندع القانون المذكور ومذكرته الايضاحية يجيبان عن ذلك.

إن المذكرة الايضاحية للقانون ٢٤٧ أنف الذكر وهى اذ تقدم له تقول: «إن تقادم الزمن على الأوقاف، وعدم ادراك بعض الواقفين لخير المصارف التى يأتى بها الزمان وتجدها الأيام، كل ذلك يجعل من الضرورى اليوم، أن تشرف جهة عامة على توجيه ريع الأوقاف الخيرية، إلى المصارف ذات النفع العام، التى يؤدى الانفاق عليها إلى مجارة نهضة الأمة، وتحقيق أحسن الغايات الخيرية التى تلائم العصر، دون تقييد بشرط الواقف، أو تمسك بجهة معينة بذاتها تأبيدا، والسبيل إلى تحقيق تلك الغاية هو: ترك حرية اختيار جهة البر التى ينفق عليها ريع الوقف لوزير الأوقاف، بالاتفاق مع مجلس الأوقاف الأعلى، متى أجازته المحكمة الشرعية، على أن يقيد هذا

الاختيار، بأن يكون المصرف الجديد أولى من جهة البر التى نص عليها الواقف، وتحديد الأولوية يرتبط قطعاً بتحقيق غاية أسمى أو منفعة أعم أو مصلحة أكبر».

وبأسلوب علمى فى مناقشة ما أوردته المذكرة الايضاحية من تقديم للقانون ٢٤٧ المائل ، فان المقنن المصرى لم يستطع أو لعله أغفل التفرقة بين ريع الوقف الخيرى وبين الموارد المالية للدولة، من حيث سلطة الدولة إزاء كل منهما، إن الدولة تملك سلطة مطلقة إزاء توجيه وتخصيص وانفاق مواردها الذاتية، وهى صاحبة القرار فى إنشاء والغاء النفقة العامة ووضع أولوياتها، وفقاً لأهداف كل مرحلة فى حياتها، غير أنها شرعاً لا تملك هذا الحق بالنسبة لريع الوقف لسبب جوهري هو أن هذا الريع لا يندرج تحت مواردها العامة، وأن أعيان الوقف وهى مصدر هذا الريع لا تدخل فى دومينها العام أو الخاص، ومن ثم فإنها لا تملك تحت أى دعوى أن تعدل من مصارف الوقف التى حددها الواقفون، فالواقف مالك أنشأ الوقف بإرادته المنفردة، وحدد المصرف الذى يعتقد أن سيناله من الانفاق عليه أكبر ثواب أخرى، وعلى هذا الأساس أخرج أعيان الوقف وإلى الأبد من نطاق ذمته المالية، فلا يجوز لأحد أن يغير من إرادة الواقف.

أضف إلى ذلك أن المذكرة الايضاحية لم تضع أية ضوابط لتحديد جهة البر الجديدة الأولى بالانفاق عليها من الجهة التى حددها الواقف، اللهم إلا كلاماً إنشائياً عاماً مثل تحقيق غاية أسمى أو منفعة أعم أو مصلحة أكبر، وهذه ليست ضوابط محددة تبرر اهدار شرط الواقف. حيث يمكن أن تؤخر جهات البر التى تغيا الواقفون

تدبير مواردها المالية من ريع أوقافهم، عن اقامة النوادي الرياضية والمسارح القومية وجوائز الفنانين وميداليات اللاعبين، وغير ذلك من بنود الانفاق العام، إذ مامن نفقة عامة إلا وتهدف إلى تحقيق مصلحة عامة.

أما في شأن ادارة الوقف أو النظر على الوقف الخيري فان المذكرة الايضاحية المشار إليها، وهى إذ تقدم وتمهد لعقد الولاية العامة لوزير الاوقاف، على كل وقف تقول: «جرى التشريع فى شئون الوقف حتى اليوم، على أن الولاية على الوقف حق مطلق للواقف، ومرد ذلك إلى أن الأوقاف فى الماضى، كانت تنشأ فى أكثر الأحيان أهلية على الواقف وذريته، ثم على جهات البر، أما اليوم وقد ألغى الوقف الأهلى بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، واقتصر الأمر على الأوقاف الخيرية، فينبغى أن تتبدل هذه القاعدة توحيدا لمصارف الأوقاف، وحسن اختيار جهات البر، وتسديد توجيهها إلى نفع عام، وذلك باعتبار وزارة الأوقاف، وهى الجهة العامة المهيمنة على الأوقاف، صاحبة الولاية أصلا على كل وقف ...»، وتستترسل المذكرة الايضاحية حديثها فتقول: «واذا اشترط الواقف لنفسه، أو لغيره المعين بالاسم، النظر، كان له ذلك مادام حيا مستكملا أسباب الأهلية وحسن التصرف، فى وقفه، فاذا ما أساء التصرف أو فقد الأهلية، أو ارتكب خيانة، أخرج من النظر بالطريق القانونى، وحلت محله وزارة الأوقاف بغير حاجة إلى إقامة أو تعيين، بل بحكم ولايتها الاصلية، التى يصبغها عليها هذا القانون».

القانون المائل إذن رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وكما هو واضح من

تقديم المذكرة الايضاحية له. ومن العنوان الذى أعطاه له المقتن،
أصدر لتحقيق غرضين هما:

١- عقد الولاية العامة، على جميع الأوقاف الخيرية لوزارة
الأوقاف، ومنحها حق النظر على كل وقف.

٢- تعديل مصارف الأوقاف الخيرية، من المصارف التى حددها
الواقفون، إلى ما يراه وزير الأوقاف بالاتفاق مع مجلس الأوقاف
الأعلى واجازة المحكمة الشرعية، محققا لنفع أكبر من مصارف، دون
تقييد بشرط الواقف.

وقد توصل المقتن إلى تحقيق الغرض الأول من خلال ما نصت
عليه المادتان الثانية والرابعة من هذا القانون، حيث نصت المادة
الثانية قبل تعديلها بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ على أنه: «إذا كان
الوقف على جهة بر، كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة
الأوقاف، مالم يشترط الواقف، النظر لنفسه أو لمعين بالاسم».
ومفهوم الموافقة لهذا النص أن الواقف لو شرط ذلك وكان حيا أو كان
هذا المعين بالاسم حيا كانت له النظارة على الوقف حال حياته، وبقائه
مستكملا أسباب الأهلية وحسن التصرف والأمانة، وإلا فانه لو كان
ميتا أو فقد أحد مقومات الأهلية أو أساء التصرف أو ارتكب
خيانة، أخرج من النظر بالطريق القانونى، وحلت محله وزارة الأوقاف
بغير حاجة إلى اقامة أو تعيين، وانما بحكم ولايتها الأصلية التى
أصبغا عليها هذا القانون.

ثم جاء التعديل المشار إليه، ليلغى المشرع بموجبه النظر لمن

عينه الواقف بالاسم ناظرا على وقفه، ليصير النص كالتالى: «إذا كان الوقف على جهة بر، كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف، ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه».

كما توصل المقنن كذلك إلى تحقيق غرض عقد الولاية العامة على جميع الأوقاف الخيرية لوزارة الأوقاف، ومنحها حق النظر على كل الأوقاف الخيرية دون تقييد بشرط الواقف فى تحديد الناظر، من خلال مانصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣، حيث نصت بعد التعديل على أن: «علي كل ناظر لوقف مستقل أو شائع، سواء انتهت نظارته أو بقيت، أن يخطر وزارة الأوقاف بأعيان الوقف ومقره، مرفقا بالاختار: جميع الشهادات الصادرة به، والمتضمنة الزيادة فيه أو الاستبدال منه، أو صورها الرسمية، على أن يكون الاختار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول، فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

وعلى من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة، مع جميع الأموال التابعة له، والبيانات والمستندات المتعلقة به، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته، ويعتبر الناظر حارسا على الوقف حتى يتم تسليمه».

أما الغرض الثانى للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وهو تعديل مصارف الأوقاف الخيرية فان المقنن قد توصل إليه من خلال مانصت عليه المادة الأولى من هذا القانون من أنه: «إذا لم يعين للوقف جهة

البر الموقوف عليها، أو عينها ولم تكن موجودة، أو وجدت مع وجود جهة بر أولى منها، جاز لوزير الأوقاف، بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى، وإجازة المحكمة الشرعية، أن يصرف الربع كله أو بعضه، على الجهة التي يعينها، دون تقيد بشرط الواقف». وبعد .

فان القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ فى أسلوب تعامله مع شرط الواقف، لم يكن أحسن حالا من القانونين اللاحقين عليه رقمى ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٢، حيث لم تتقيد جميع هذه القوانين بشرط الواقف متذرعة فى ذلك بما قام فى نظرها من أسباب، وهى لن تعدم الأسباب، سواء فيما يتصل باستغلال الوقف الخيرى، أو بإدارته والنظارة عليه، أو بمصارفه. ولعلك عزيزى القارئ قد أدركت معنى مقدار ومبلغ مخالفة هذه القوانين لأحكام الفقه الاسلامى فى الجوانب التى أشرت إليها.

المطلب الثالث

الحق المطلق الذى أقرته القوانين المصرية لوزارة الأوقاف فى إدارة واستغلال الأوقاف الخيرية

إذا لم أخطئ الفهم أو القصد، فإن من بين أهم العوائق أمام أداء الوقف الخيرى لدوره المرجى فى مصر، ومن بين أهم العوائق أمام احجام الناس عن انشاء الأوقاف الخيرية الجديدة، ذلك الحق المطلق الذى أعطته قوانين الوقف المصرية لكل من وزارة الأوقاف، وهيئة الأوقاف المصرية، فى إدارة واستغلال واستثمار والتصرف فى ريع الوقف الخيرى القائم، هذا الحق وبصدق، جعل الناس يستشعرون أن مايتغيرونه من أعمال البر والخير لايتحقق، وأنهم حين يوقفون كل أو بعض أموالهم، فكأنما يتنازلون عنها للدولة ممثلة فى الجهتين المشار إليهما، وهذا يقتضى انتفاء الشعور بعمل الخير لدى الأفراد.

وهذا الاستنتاج ليس من فراغ وإنما هو مبنى على المقدمات التالية:

١- أن القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ قد عقد الولاية العامة، على جميع الأوقاف الخيرية فى مصر لوزارة الأوقاف، وذلك بما من مقتضاه أنها تضع يدها الآن على معظم إن لم يكن كل الأوقاف الخيرية القائمة، ولو أن هذه الولاية، اشرافية أو ادارية فقط، لانتفت أى مشكلة وإنما هى ولاية سلطوية تعطى الحق للوزارة فى التصرف فى أموال الوقف، وكأنها ممتلكات خاصة، بدعوى ابدال الوقف واستبداله.

٢- أن الوزارة قد أصبحت تملك مالم يكن الواقفون أنفسهم يملكونه فى شأن تعديل مصارف الوقف الخيرى، دون تقيد بشروط الواقفين أو تحديداتهم لهذه المصارف وفى كلمته التى ألقاها السيد الدكتور/ عبد الرشيد سالم وكيل أول وزارة الأوقاف المصرية أما ندوة نحو احياء دور الوقف فى الدول الاسلامية المنعقدة بجامعة قناة السويس فرع بورسعيد ٧ - ٩ مايو ١٩٩٨ ذكر سيادته أن ريع الوقف الخيرى فى مصر بلغ عام ١٩٩٧ مبلغ ٦٨ (ثمانية وستين مليون جنيه)، وأنها تصرف على النحو التالى:

١٨ مليون جنيه على نشر الدعوة الاسلامية وشئونها.

٢٢ مليون على صيانة المساجد.

١٤ مليون على تدريب الدعاة.

٧ مليون على زى الدعاة.

الباقى وهو نحو ١٥ مليون يصرف فى هيئة رواتب شهرية لنحو ٣٦٠٠ أسرة من معدومى الدخل.

وأذكر أن الأستاذ الدكتور المستشار/ محمد عوض المر رئيس المحكمة الدستورية العليا فى مصر وقد كان حاضرا لهذه الندوة. ومستمعا إلى هذه الكلمة، عقب على هذه الاحصائية بأن واجب نشر الدعوة وصيانة المساجد وتدريب وزى الدعاة، انما يقع عبؤه على الدولة، وأن أوقاف المسلمين يجب أن تخصص جميعها للفقراء ووجوه البر، واذا جاز لى وفى نطاق البحث العلمى المجرى أن أتساءل: هل هذه المصارف التى آل اتفاق ريع الوقف الخيرى فى مصر عليها، هى المصارف الأولى بالرعاية من تلك التى حددها الواقفون فى حجج

أوقافهم، والتي اتهمت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الواقفين بأنهم لا يدركونها، أين البر والخير من تدريب الدعاة ومن زهمهم والدولة تنفق الملايين على مهرجان السينما واعداد لاعبي الفرق القومية، وهى لن يعجزها تحمل الواجب الدينى فى صيانة المساجد وتدريب الدعاة ويضيق صدرى ولا ينطلق لسانى.

٣- أما المقدمة الثالثة للاستنتاج المتقدم، فان وزارة الأوقاف وهى الأمانة على الأوقاف الخيرية تديرها بالأسلوب الحكومى، الذى يتأثر بالأهداف السياسية للدولة وليس أدل على ذلك من أن نسبة كبيرة من أموال الوقف (عقاراته المبنية بالذات) مؤجرة بما يعرف بالأجر الرمزى، مع أن الملاحظ أن عمارات الأوقاف تحتل أرقى المواقع وأكثرها جاذبية، وهو الأمر الذى يترتب عليه حرمان المستحقين للوقف من جانب كبير من حصيلته، وتمتع غير المستحقين له بهذا الجانب، والأمر يتطلب ادارة الأوقاف بالأسلوب التجارى واعادة النظر فى الأجر الرمزى.

٤- ارتفاع النسبة المخصصة لهيئة الأوقاف فى مقابل ادارة أموال الوقف والمنصوص عليها فى المادتين ٦ ، ٧ من القرار بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الأوقاف المصرية حيث حددت المادة السادسة هذه النسبة بقولها: «تتقاضى الهيئة نظير ادارة وصيانة الأوقاف الخيرية ١٥ ٪ من إجمالى الإيرادات المحصلة بالنسبة إلى هذه الأعيان (لاحظ النص: من أجمالى الإيرادات وليس من صافى الإيرادات المحصلة) وتجنب ١٠ ٪ من هذه الإيرادات كاحتياطى لاستثماره فى تنمية إيرادات كل وقف، ويكون لمجلس

ادارة الهيئة، سلطة التصرف فى هذا الاحتياطى بعد موافقة وزير الأوقاف».

أما بالنسبة للأعيان التى انتهى فيها الوقف، سواء ماكان منها وقفا أهليا تم الغاؤه، أو ماكان منها وقفا خيريا تم استبداله، فإن المادة السابعة المشار إليها قد نصت على أن: «تتقاضى الهيئة بالنسبة إلى الأعيان التى تديرها وانتهى فيها الوقف ١٠٪ من جملة إيراداتها المحصلة كمصاريف ادارة، و ١٥٪ كمصروفات صيانة، مضافا إليها ٥٪ من قيمة تكاليف الأعمال الفنية التى يحددها مجلس الادارة، ويثول صافى الإيراد بعد ذلك إلى وزارة الأوقاف لتقوم بتوزيعه على المستحقين.

تأكيد القرار بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بالهيئة، للحق المطلق لها فى ادارة واستغلال والتصرف فى أموال الوقف الخيري: وتتجلى مظاهر ذلك فيما يلى:

أ- فيما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ من اختصاص الهيئة وحدها بادارة واستثمار أموال الأوقاف.

ب- وفيما نصت عليه المادة الخامسة من نفس القانون من أن: «تتولى الهيئة نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظرا على الأوقاف الخيرية، ادارة هذه الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها على أسس اقتصادية».

ج- وفيما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار رقم ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ آف البيان من أنه: « يكون للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ».

د- وفيما أقرته المادة الرابعة من نفس القرار لمجلس ادارة الهيئة من سلطات واختصاصات وأرجو أن أنبه هنا أن من بين هذه السلطات: سلطة عقد القروض، وأتساءل: هل لناظر الوقف أو نائبه أن يقترض على الوقف؟ وأرجو أن أعمق البحث في هذه الجزئية في الطبعة القادمة إن شاء الله.

هـ- وفيما منحته المادة ١١ من نفس القرار من حق استبدال أو بيع العقارات بطريق المزاد العلنى، وما أجازته لها كذلك من حق الاستبدال أو البيع بالممارسة في الأحوال الآتية:

١- للملاك على الشيوع فى العقارات التى بها حصص خيرية، بشرط ألا تزيد الحصة الخيرية عن نصف العقار.

٢- لمستأجرى الأراضى الفضاء التى أقام عليها مستأجروها مبان لأكثر من خمس عشرة سنة.

٣- لمستأجرى الوحدات السكنية بعمارات الأوقاف بالنسبة للوحدات المؤجرة لهم.

٤- للجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن والجمعيات الخيرية.

وذلك كله بالشروط والأوضاع التى يحددها مجلس ادارة الهيئة بقصد اعادة استثمار هذه الأموال.

خلاصة رأينا فى الموضوع:

اننا وبعد هذا العرض الموجز لبعض جوانب التدخل التشريعى فى تنظيم وإدارة، واستغلال ومصارف الأوقاف الخيرية فى مصر، نرى وبصدق أن المقنن المصرى بتدخله على النحو السابق بيانه، سواء بتعديل مصارف الوقف دون تقييد بشرط الواقف أو بإطلاق عمليات الاستبدال دون تقييد بالضوابط الشرعية، أو بعقد الولاية العامة على جميع الأوقاف الخيرية لوزارة الأوقاف وإناطة هيئة الأوقاف المصرية عنها فى إدارته واستغلاله، مع جعل وزير الأوقاف ناظرا إجباريا على جميع الأوقاف فى مصر، أو بإطلاق يد وزارة الأوقاف وهيئتها فى عمليات الإدارة والاستغلال والتصرف فى ريع الوقف وأعيانه، نرى أن المشرع المصرى بذلك قد أفسد الوقف وأضر به وساهم إلى حد كبير فى إحجام أهل الخير عنه، وعزوفهم عن وقف أموالهم.

وإذا كانت الظروف والمبررات الاقتصادية قد أساغت للدولة فى الحقبة الماضية أن تذيب الوقف الخيرى فى الاقتصاد القومى، وأن تتدخل فى شئونه وتهيمن عليه، فإنا نعتقد أن هذه الظروف قد تغيرت الآن فى ظل إفساح الدولة المجال للنشاط الخاص والمبادرات الفردية، وانطلاقا من هذه المتغيرات الجديدة فإننا نوصى بما يلى:

أولا: إصدار تشريع جديد للوقف الخيرى فى مصر يراعى الأمور التالية:

أ- احترام شرط الواقف.

ب- احترام القواعد الشرعية فى استبدال الوقف.

ج- ادارة واستثمار الوقف على أسس علمية اقتصادية بواسطة متخصصين أكفاء.

د- وضع الحلول المناسبة لعقود الايجار الرمزى المبرمة بين وزارة الأوقاف ومستأجرى العقارات الموقوفة القائمة.

هـ- حماية أعيان وريع الوقف من استيلاء الدولة أو الافراد عليها.

و- تسهيل وتبسيط اجراءات انشاء وتسجيل الوقف.

ز- إنشاء لجنة علمية للوقف ومنحها اختصاص وسلطة التصدى لمحاولات الخروج بالوقف عمليا أو تشريعيا عن قواعده الشرعية.

ثانيا: التوعية المستديمة بأهمية الوقف وأغراضه وقواعده الفقهية والقانونية.

ثالثا: المبادرة إلى إنشاء مؤسسات وقفية علاجية وتعليمية وتأهيلية، حتى يلمس الناس أثر الوقف فى حياتهم، فيستعيد الوقف مكانته لديهم كعمل من أعمال البر.

رابعا: الاهتمام بتدريس الوقف ضمن خطط وبرامج مراحل التعليم، ودعوة المراكز البحثية إلى تجلية جوانبه وأهدافه.

خامسا: تحرز وزارة الأوقاف عن التعامل فى شأن الوقف الخيرى بالفائدة الربوية أخذا أو إعطاء.

والله من واء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل

قائمة بأهم مراجع البحث

- المبسوط للإمام محمد بن أحمد السرخسي: مطبعة السعادة، مصر، ج١٢.
- الهداية للإمام المرغيناني: المطبعة أعلى شرح فتح القدير، المكتبة التجارية، ج٥.
- بدائع الصنائع للإمام الكاساني: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ج٦.
- حاشية ابن عابدين: المطبعة العثمانية، ج٣.
- شرح العناية علي الهداية: المطبوع بهامش فتح القدير، المكتبة التجارية، ج٥.
- شرح فتح القدير للإمام الكمال بن الهمام: المكتبة التجارية، ج٥.
- الشرح الصغير: المطبوع مع بلغة السالك للشيخ أحمد الدردير ج٣.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد بن عرفة - الدسوقي: محمد علي صبيح.
- شرح الخرشي على مختصر خليل: المطبعة الأميرية.
- المذهب للإمام الشيرازي: عيسى الحلبي.
- مغنى المحتاج إلى شرح المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب: ج٢.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام ابن شهاب الدين الرملي: دار الفكر، ج٥.
- الكافي لابن قدامة المقدسي: ط١، ج٢.

- المغنى علي مختصر الخرقى: المطبوع مع الشرح الكبير. لآبى محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة، مطبعة المنار، مصر، ج٦.
- نيل الاوطار للإمام الشوكانى: المطبعة العثمانية، ط ١، ١٣٥٧، ج٦.
- أ. د. أحمد جامع: علم المالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
- أ. د. السيد عبد المولى: المالية العامة، دار الفكر العربى.
- أ. د. رفعت المحجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
- د. عبد الحميد صديق عبد البر: فى رسالته للدكتوراة بعنوان: سوق المال فى مصر.
- أ. د. زين العابدين ناصر: مبادئ علم المالية العامة، ١٩٨٩.
- أ. د. عادل أحمد حشيش: اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٣.
- أ. د. عاطف صدقى، أ. د. محمد أحمد الرزاز: المالية العامة.
- د. عطية عبد الحليم صقر: مبادئ علم المالية العامة، ١٩٩٦.
- القطاع العام فى مصر، ١٩٩٧.
- أ. د. محمد عبد الله العربى: علم المالية العامة والتشريع المالى، الكتاب الأول نفقات الدولة، ج ١، الأصول العلمية، ط ٢، ١٩٥٠.
- الشيخ / عبد الوهاب خلاف: أحكام الوقف، مطبعة النصر، ١٩٥١.

- الشيخ / محمد أبو زهرة: محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي،

١٩٧١.

- الاستاذ محمد مصطفى الزرقا: أحكام الوقف، دمشق، ١٩٤٧.

- أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف: وزارة الأوقاف والشئون

الاسلامية، الكويت، ١٩٩٣، وراجع منها على

وجه الخصوص.

- الشيخ / صالح عبد الله كامل: دور الوقف في النمو الاقتصادي.

- د. علي جمعة محمد: الوقف وأثره التنموي.

- د. محمد عمارة: دور الوقف في النمو الاجتماعي.

- أبحاث ندوة نحو أحياء دور الوقف في الدول الإسلامية: رابطة

الجامعات الإسلامية، بورسعيد، ٧ - ٩ مايو

١٩٩٨، وراجع منها على وجه الخصوص.

- أ. د. جعفر عبد السلام علي: ورقة عمل حول نظام الوقف

الاسلامي ودوره التمويلي.

- أ. د. سعيد سيف النصر: التدخل التشريعي في الوقف.

- أ. د. محمد الشحات الجندي: حول رؤية مستقبلية لنظام الوقف

الاسلامي.

- أ. د. محمد بن احمد الصالح: الوقف وأحكامه في الفقه الاسلامي.

- أ. د. نعمت عبد اللطيف مشهور: أثر الوقف في تنمية المجتمع.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
المحاور الرئيسية	٤
المحور الاول: النظرية العامة للوقف فى الفقه الاسلامى	٦
مفهوم الوقف	٦
ماهيته فى اصطلاح الفقهاء	٩
الحقيقة الشرعية للوقف	١١
حكمه ودليل مشروعيته	١٥
أركانه وشروطه وأنواعه	١٨
ملكية كل من الرقبة والمنفعة فى المال الموقوف	٢٠
صفة انتفاع الموقوف عليه بمنافع الوقف	٢٥
عمارة الوقف	٢٧
مدى امكانية التصرف فى المال الموقوف	٢٨
المحور الثانى: الجوانب (الآثار) المالية والاقتصادية للوقف ..	٣٠
الآثار المالية	٣١
أ- أثره فى مشاركة الأفراد فى تحمل جزء من الأعباء المالية للدولة	٣١
ب- أثره فى الحد من ظاهرة تزايد الانفاق العام .	٣٥
ج- انعكاساته الايجابية على أدوات مالية الدولة	٣٧
انعكاساته على الانفاق العام	٣٨

٣٩	انعكاساته على الموارد العامة
٤٠	انعكاساته على التمويل بعجز الميزانية
٤٠	أثره فى تخصيص الموارد
٤٢	الآثار الاقتصادية للوقف
٤٣	١- أثره على عدم تفتيت الثروة
٤٥	٢- أثره فى زيادة حجم الانتاج القومى
٤٧	٣- أثر الوقف فى حجم الانتاج القومى
٥٢	٤- أثره فى حفز وتشجيع الاستثمار
٥٣	المحور الثالث: دور الوقف فى التنمية الاجتماعية
٥٣	الوقف والاستثمار فى البشر
٥٧	الوقف ومشكلة البطالة
٥٧	الوقف ورسالة المساجد
٥٩	المحور الرابع: معوقات أداء الوقف لدوره فى مصر
٥٩	الوقف بين الفتح الاسلامى لمصر وحكم محمد على
٥٩	صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٦
٦٠	انشاء وزارة الأوقاف المصرية
٦١	الحراسة القضائية على الوقف
٦٣	انهاء الوقف الأهلى
٦٤	التدخل القانونى فى الوقف الخيرى وأدواته
	التغييرات التى أحدثتها قوانين الوقف على نظامه
٦٦	الشرعى

٦٧	تقسيم البحث
	المطلب الأول: استبدال أعيان الوقف الخيري بين أحكام الفقه
٦٨	الاسلامى وقوانين الوقف
٦٨	مفهوم الابدال والاستبدال
٦٨	مذاهب الفقه الاسلامى فى استبدال الوقف
٦٨	صور الاستبدال فى المذهب الحنفى
٧٢	ماذا لو شرط الواقف عدم الاستبدال
٧٤	مذهب المالكية فى استبدال أعيان الوقف وابدالها
٧٥	مذهب الشافعية فى بيع واستبدال أعيان الوقف
٧٦	مذهب الحنابلة فى بيع واستبدال أعيان الوقف
٧٧	استبدال الوقف بموجب أحكام القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧
	قراءة لأهم فقرات مواد القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ووجوه
٧٨	مخالفته لأحكام الفقه الاسلامى ونطاق ومدة الاستبدال
٨٠	قراءة لأهم فقرات القانون المائل
٨٠	حد ونطاق ومدة الاستبدال
	طبيعة وكيفية تحديد ثمن العين الموقوفة التى يتقرر
٨١	استبدالها
٨٢	اقامة طرف ثالث لتقاضى الثمن الأسمى (البذل)
٨٣	ادخال الوقف فى باب الربا
٨٤	اذابة الوقف الخيرى فى الاقتصاد القومى
٨٥	مراحل اذابة الوقف الخيرى الزراعى فى الاقتصاد القومى

٨٨	المقنن المصرى يناقض نفسه
	المطلب الثانى: شروط الواقف بين أحكام الفقه الاسلامى
٩٠	وقوانين الوقف المصرية
٩٠	أولاً: الفقه الحنفى
٩٢	ثانياً: مذهب الشافعية
٩٢	ثالثاً: مذهب المالكية
٩٢	رابعاً: مذهب الحنابلة
	مدلول مانقل عن الفقهاء من أن شرط الواقف كنص
٩٣	الشارع
٩٤	مدى حق الواقف فى تعديل شروطه بعد لزوم الوقف
٩٥	مايتصل من الشروط العشرة بتغيير مصارف الوقف
	أسلوب تعامل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ مع شرط
٩٨	الواقف
	المطلب الثالث: الحق المطلق الذى أقرته القوانين المصرية لوزارة
١٠٤	الأوقاف فى ادارة واستغلال الاوقاف الخيرية
١٠٧	تأكيد القرار بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١
١٠٩	خلاصة رأينا فى الموضوع
١١١	المراجع
١١٥	الفهرس

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٨/٧٨٩٢

نرفير دولي I.S.B.N.

977 / 04 / 2344 / 0

الإيمان للطباعة

تليفون : ٤٢٦٣٩٦٠